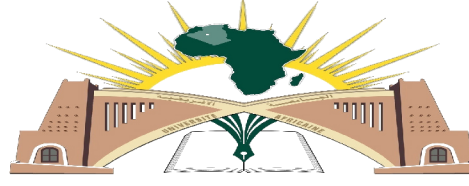


جامعة أحمد دراية - أدرار -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية



جامعة أحمد دراية. أدرار-الجزائر
Université Ahmed DRAIA. Adrar-Algérie

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

أثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2016

إشراف الأستاذ:

بريشي عبد الكريم

أعداد الطلبة:

قاديري سيهام

بن يحي فاطمة الزهراء

نوقشت علنا بتاريخ: 8 ماي 2018

إمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ بوكار عبد العزيز	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا
أ / بريشي عبد الكريم	أستاذ محاضر - أ -	مقررا ومشرفا
أ / مصطفىاوي سفيان	أستاذ محاضر - ب -	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الصفحة	قائمة المحتويات
١ - ١	فهرس المحتويات
١	قائمة الجداول
١	قائمة الأشكال
١	قائمة المختصرات
أ-د	مقدمة عامة
22-06	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف
06	تمهيد
13-07	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
07	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف ووظائفه
08	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
11	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف
18-14	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف
14	المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت
15	المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المرن
16	المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف
21-19	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
19	المطلب الأول: النظرية الكمية ونظرية الأرصدة
19	المطلب الثاني: نظرية تعادل القوة الشرائية
21	المطلب الثالث: نظرية سعر الخصم ونظرية تعادل سعر الفائدة
22	خلاصة الفصل
41-24	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لعرض النقود
24	تمهيد
28-25	المبحث الأول: الإطار النظري للنقود
25	المطلب الأول: تعريف النقود ووظائفها

27	المطلب الثاني: خصائص النقود
28	المطلب الثالث: أنواع النقود
35-29	المبحث الثاني: النظريات النقدية
29	المطلب الأول: النظرية الكمية للنقود
31	المطلب الثاني: نظرية تفضيل السيولة " لكينز "
34	المطلب الثالث: نظرية كمية النقود الحديثة " لميلتون فريدمان "
40-36	المبحث الثالث: أساسيات حول عرض النقود
36	المطلب الأول: تعريف عرض النقود ومحدداته
38	المطلب الثاني: مقابلات العرض النقدي
39	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على العرض النقدي
41	خلاصة الفصل
60-43	الفصل الثالث: قياس أثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2016)
43	تمهيد
47-44	المبحث الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر
44	المطلب الأول: تطور نظم سعر الصرف في الجزائر
46	المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016)
51-48	المبحث الثاني: واقع عرض النقود في الجزائر
48	المطلب الأول: عرض النقود في الجزائر ومكوناته
50	المطلب الثاني: تطور عرض النقود في الجزائر
59-52	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016)
52	المطلب الأول: صياغة نموذج الدراسة
54	المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج
59	المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية
60	خلاصة الفصل
62-63	خاتمة
65-67	قائمة المصادر والمراجع

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	تحديد سعر الصرف التوازني في ظل نظام الصرف المرن	(01)
18	تحديد سعر الصرف التوازني في ظل نظام الرقابة على الصرف	(02)
32	الطلب على النقود من أجل المعاملات عند "كينز".	(03)
33	الطلب على النقود بدافع الاحتياط عند "كينز".	(04)
34	الطلب على النقود بدافع المضاربة عند "كينز"	(05)
52	رسم بياني من مخرجات EViews9 لتطور عرض النقود (M2) خلال الفترة (2000-2016).	(06)
53	رسم بياني من مخرجات EViews9 لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2016).	(07)
54	التمثيل البياني لنموذج الدراسة	(08)
57	توضيح القيم الجدولية للإرتباط الذاتي	(09)
58	نتائج إختبار جارك بيرا	(10)

الإختصار	الفرنسية	العربية
M ₁	La masse monétaire au sens étroit	عرض النقود بمعناه الضيق
M ₂	La masse monétaire au sens large	عرض النقود بمعناه الواسع
M ₃	La masse monétaire au sens large	عرض النقود بمعناه الأوسع
TCN	Taux de change nominal	سعر الصرف الإسمي
TCR	Taux de change réel	سعر الصرف الحقيقي
TCRE	Le taux de change effectif	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
دج	Dinar Algérien	الدينار الجزائري
\$	Dollar Américain	الدولار الأمريكي
T	Test de students	إختبار ستيوذنت
F	Test de Fisher	إختبار فيشر
R ²	Détermination coefficient	معامل التحديد
DW	Test de Durbin–Watson	إختبار ديرين واتسون

مقدمة

1/ الإشكالية

لقد شهد الإقتصاد العالمي تطور العلاقات الإقتصادية الدولية، مما أدى إلى تداخل مصالح الدول وإتساع المبادلات التجارية بينها وقيام التبادل بين مختلف الدول يترتب عليه إرتباطها بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة، ولا يكفي أن تعرف الدول حساباتها الدولية بتحديد حقوقها والتزاماتها الدولية، حيث يثار هنا كيفية تسديد هذه الحقوق وتأدية الإلتزامات وذلك بحساب قيمة التبادل، فالتبادل الدولي كالتبادل المحلي لا يتم إلا بالنقود، ومن هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات إذ يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكذلك ميزان المدفوعات.

وهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على سعر الصرف، منها ميزان المدفوعات والإنفاق الحكومي والعرض النقدي. فالإصدار النقدي يؤدي غالبا إلى إرتفاع الأسعار عند جمود مستوى الإنتاج، وأيضا أن الإرتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.

لذلك تسعى معظم الدول إلى إنتهاج سياسة تهدف إلى إستقرار سعر صرف عملتها لتتجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملة من فترة إلى أخرى، لضمان تحقيق إستقرار إقتصادي.

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال محاولة الضبط والتحكم العالي المستوى في كل من السياسة النقدية وسياسة الصرف من خلال مؤشر كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف، وهذا من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية.

وسوف نركز في هذه الدراسة على بيان أثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، بالإعتماد على برنامج EVIEWS9.

بناء على الطرح السابق وإنطلاقا من الفكرة العامة التي يدور حولها موضوعنا إرتأينا أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أثر زيادة عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن طرح التساؤل التالي:

- ما طبيعة العلاقة القائمة بين عرض النقود وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؟

2/ الفرضيات:

وسنحاول الإجابة على إشكالية الفرعية وفق الفرضية التالية:

- توجد علاقة طردية بين عرض النقود وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

3/ مجال الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في الجزائر أي دراسة أثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، في حين تتمثل الحدود الزمانية في الفترة الممتدة ما بين (2000-2016).

4/ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد نوعية العلاقة بين العرض النقدي وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي هل هي طردية أم عكسية، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير حجم العرض النقدي على سعر الصرف.

5/ أسباب إختيار الموضوع:

تتجلى أسباب إختيارنا لهذا الموضوع إلى مايلي:

- الميول الشخصي للدراسات ذات الطابع القياسي من أجل التعرف أكثر على الأسباب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات.
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الإقتصاد النقدي والكلي.

6/ منهج الدراسة:

لقد إقتضت طبيعة الدراسة وخصوصياتها الإعتماد على المنهج الوصفي، وعلى الأسلوب القياسي، حيث أستخدمنا المنهج الوصفي لشرح المفاهيم الضرورية والخلفيات النظرية لموضوع الدراسة. ولسرد مراحل تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري والعرض النقدي خلال الفترة (2000-2016)، أما

فيما يخص قياس أثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار اعتمدنا الأسلوب القياسي.

7/ الدراسات السابقة:

لقد حظي الموضوع محل الدراسة على إهتمام كبير من طرف الباحثين، لهذا أرتأينا أن نعدد بعض الدراسة المشابهة للموضوع والتي تناولت جزءا منه، وسنعرضها وفق التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

- دراسة الباحث مراد عبد القادر (2010-2011) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003)، وهدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وتوصل الباحث إلى أن هناك علاقة طردية ومباشرة بين سعر الصرف التوازني طويل الأجل والمستوى العام للأسعار.
- دراسة الباحث فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية لسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 14، 2014، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية الضبط والإدارة الجيدة لهذه العلاقة والتحكم في كل من معدل التضخم والقيمة الشرائية للعملة الوطنية سواء الداخلية منها أو الخارجية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات.... إلخ وهذا كله لمنع حدوث اضطرابات في التبادلات التجارية من جهة وضمان مكانة تنافسية للمؤسسات الوطنية مقارنة بمثلتها من المؤسسات الأجنبية من جهة أخرى. وخلصت هذه الدراسة إلى أن في الفترة الممتدة ما بين 1992 و 2001 أن هناك إرتباط قوي وعلاقة تأثيرية متبادلة بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، أما في الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2011 كان هناك إرتباط ضعيف نسبيا بين كل من تطورات الكتلة النقدية وسعر الصرف.
- دراسة الباحثين جدلاون الباتول - مسعودي زينب (2015-2016) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان: سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على العرض النقدي خلال الفترة (1990-

(2014)، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على عرض النقود، وخلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود تأثير لسعر صرف الدينار الجزائري على المعروض النقدي.

8/ هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث خصصنا الفصل الأول والثاني للجانب النظري والفصل الثالث للجانب التطبيقي وكل فصل يتم تقديمه بتمهيد وختمه بملخص، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامتين حيث الفصل الأول يحتوي على الإطار المفاهيمي لسعر الصرف ويتضمن عموميات حول سعر الصرف وكذا أنظمة سعر الصرف بالإضافة إلى النظريات المفسرة لسعر الصرف، وبالنسبة للفصل الثاني فيحتوي أيضا على الإطار المفاهيمي لعرض النقود ويتضمن الإطار النظري للنقود والنظريات النقدية وكذا أساسيات حول العرض النقدي أما الفصل الثالث والأخير فقد تضمن واقع كل من سعر الصرف وعرض النقود في الجزائر بالإضافة إلى دراسة قياسية وذلك لقياس أثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أداة لربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي، حيث تتم تسوية المبادلات ضمن الدولة الواحدة بالعملة المحلية، في حين يجرى التبادل خارج حدود الدولة أي مع دول أخرى بعملات مختلفة الأمر الذي إستدعى إلى ضرورة إيجاد آلية يتم بناءا عليها حساب القيمة التبادلية للعملات ل من أجل تسوية المعاملات الإقتصادية والمالية وكذا التجارية بين الدول.

وسنقوم في هذا الفصل بعرض عموميات حول سعر الصرف في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى أنظمة سعر الصرف في حين الفصل الثالث خصص إلى النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الاول: عموميات حول سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والإستيراد إستوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي دولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقوما بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة. وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف.

المطلب الاول: تعريف سعر الصرف ووظائفه.

أولاً: تعريف سعر الصرف

تعدد المفكرين الإقتصاديين في تقديم تعريف لسعر الصرف إلا أن هذه التعاريف تجتمع في مفهوم واحد نذكر منها:

التعريف الاول: "يمكن تعريف سعر الصرف على أنه "نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية في سوق النقد، وسعر صرف عملة ما هو سعر مبادلتها بوحدات عملة أخرى أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى"¹.

التعريف الثاني: ويكمن تعريفه أيضا بأنه "هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية"².

التعريف الثالث: كما يعرف الصرف الأجنبي بأنه " عبارة عن مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، ويطلق إسم سعر الصرف على النسبة التي تتم على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي أو بعبارة أخرى ما يدفع من وحدات من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية"³.

ومنه وبصفة عامة ومن خلال ما تم التطرق إليه، فإن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

¹ الطاهر قانة، إقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2009، ص 10-11.

² موسى سعيد مطر و شقيري نوري ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء، عمان، ط1، 2008، ص 43.

³ محمد عيسى عبد الله و موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 1998، ص 121.

ثانيا: وظائف سعر الصرف.

تتمثل وظائف سعر الصرف فيما يلي:⁴

- 01- الوظيفة القياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة وصل بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية.
- 02- الوظيفة التطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالإستردادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية في الدول.
- 03- الوظيفة التوزيعية:** إن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل إرتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

- 01- سعر الصرف الإسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض، كما يتم تحديد سعر الصرف الإسمي تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة ويدل إرتفاع سعر عملة ما على إمتيازها بالنسبة للعملات الأخرى.
- وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.⁵

⁴ جمال محمد أحمد وإبراهيم السيد، البنك الدولي (سياساته ومؤسساته، دوره في الإقتصاد الدولي)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2015، ص 189.

⁵ تيجاني بالريقي وأمين راشدي، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد1، مارس 2017، ص02.

02- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي هو يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ مختلف القرارات. فإرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤدي إلى إرتفاع أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخيلهم بنسبة عالية⁶.

فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:⁷

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN \times Pus}{Pzd}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

Pus: مؤشر الأسعار في امريكا.

Pdz: مؤشر الاسعار في الجزائر.

تعطينا 1\$/Pus القوة الشرائية للدولار الأمريكي في امريكا، أما TCN/Pdz فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر. وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في امريكا والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

03- سعر الصرف الفعلي: يعطي سعر الصرف الفعلي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية ويدل على مدى تطور عملة بلد بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، من خلال مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما مقارنة بعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة⁸.

⁶ نفس المرجع أعلاه، ص 02، 03.

⁷ عيد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 104.

⁸ تيجاني بالريقي وأمين راشدي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

ويمكن قياسه باستخدام "مؤشر لاسبيرز" للأرقام القياسية:⁹

$$TCNE = \left\{ \sum p Z_p X_o^p (e_t^p / e_o^p) / \sum p X_o^p (e_o^p / e_o^p) \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_o} \times 100$$

$$TCNE = \sum p Z_p INER_{pr} \times 100$$

حيث:

$(e^{er})_o (e^{er})_t$ سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

e_o^p و e_t^p : سعر الصرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس o.

e_o^r و e_t^r : سعر الصرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

X_o^p : قيمة الصادرات الى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب "مؤشر لاسبيرز".

Z_p : حصة الدولة P من إجمالي الصادرات الدولية المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة .

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة. فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغير سعر الصرف على عوائد الصادرات فتستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فتستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من السلع بالنسبة لبلد ما إلى العالم فنستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر. أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم إختيار سنة يكون فيها إقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.

04- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: في الواقع إن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن

متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية

⁹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 105، 106.

* مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية: يركز هذا المؤشر على أهمية المواد لسنة الأساس ويعرف بإسم أسلوب سنة الأساس، حيث يمكن التمييز بين نوعين هما الرقم القياسي للأسعار الذي يعبر عن أثر التغير في السعر كما لو بقيت الكميات التي تم شرائها في سنة الأساس هي نفسها في سنة المقارنة، أما النوع الثاني فهو الرقم القياسي للكميات التي يعبر عن نسبة بين الكمية الكلية للسنة الحالية والكمية الكلية لسنة الأساس حسب سعر سنة الأساس.

البلد إتجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر التغيرات النسبية ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum p \frac{x_o^p(e^{pr})_t/x_o^p(e^{pr})_o}{(p_o^p/p_o^r)/(p_t^p/p_t^r)} x100$$

$$TCRE = \sum p Z p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_o} x \frac{\frac{p_t^p}{p_t^r}}{\left(\frac{p_o^p}{p_o^r}\right)} \right\} x100$$

$$TCRE = \sum p Z p I R E R p r x100$$

حيث:

p_o^p, p_t^p : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي الأساس والقياس على التوالي.

p_o^r, p_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي الأساس والقياس على التوالي.

IRERpr: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة

المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر الأسعار مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.¹⁰

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

تعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة وهو الوضع السائد في الإقتصاد

الدولي، ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي الى تغير سعر الصرف كالتالي:

أولاً: العوامل الإقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

01- كمية النقود: يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي تغيرات المهمة في كمية

النقود، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار

أيضاً، وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات

الأسعار هو وجود عاملين هما:¹¹

أ- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيراً مستقلاً في حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن

الأسعار ستميل إلى الإنخفاض بمقدار النصف تقريباً وتعليله لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة

لوحدة من الناتج.

¹⁰ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 106، 107.

¹¹ عبد الحسن جليل وعبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار صفاء، عمان، ط 2011، ص 62، 61.

ب- تغيرات كمية النقود والتي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على:

- مستوى الدخل للفرد كذلك فإنه تزداد كلما زاد الدخل الحقيقي والعكس صحيح.
- تكلفة الإحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود كشكل من أشكال الثروة الذي يتخلى عنه الفرد نتيجة الإحتفاظ بالنقود.

ومما تقدم يتضح إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى الإرتفاع في مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدول المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الإستيرادات و إنخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة الطلب على عملات تلك الدول ونخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها إرتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية.

02- تغير معدلات التضخم: يؤدي التضخم المحلي الى إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم ستعمل على تقليل استيرادات الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم أثر على تغير سعر صرف العملات المختلفة¹².

03- ميزان المدفوعات: يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ففي حالة العجز يندفع البلد بإتجاه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل إنخفاض طلب الأجانب على عملتهم وهذا يعني إنخفاض قيمة عملة هذا البلد وبالتالي فزيادة سعر الصرف الأجنبي الذي يؤدي إلى أن تصبح السلع المحلية رخيصة للأجانب مقارنة بالسلع بالخارج مما يشجع على زيادة التصدير وفي الوقت نفسه تصبح السلع الأجنبية أكثر غلاء من السلع المحلية من وجهة نظر المقيمين مما يؤدي إلى تخفيض الإستيرادات وعليه فإن زيادة الصادرات وتخفيض الإستيرادات يؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ولكي يتمكن سعر الصرف من إعادة التوازن في ميزان المدفوعات يجب أن لا تتغير الأسعار الداخلية بنفس نسبة التغير في أسعار الصرف أي عدم تغير أسعار الصادرات بالعملة المحلية لأن تغير سعرها لا يشجع الأجانب على زيادة إستيرادها ويتوقف أيضا تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات وبدرجة مهمة على مرونة الطلب المحلية على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات القطر من السلع والخدمات فكلما كانتا أكثر مرونة كان أثر تغير معين في سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر،

¹² محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2006، ص97.

وكلما إنخفضت هذه المرونات سيكون معدل التغير المطلوب في سعر الصرف للقضاء على ذلك الإختلال في ميزان المدفوعات أكبر¹³.

04- سعر الفائدة: فالبلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة (حقيقية) سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي¹⁴.

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:¹⁵

01- الاضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الإقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الإقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن إقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا ويفقد الثقة بعملة البلد جراء إرتفاع معدلات التضخم .

02- الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، وأن سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لإستجابة المتعاملين فيه.

¹³ عبد الحسن جليل وعبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص72،71.

¹⁴ محمد العربي شاكر، مرجع سبق ذكره، ص97.

¹⁵ عيبر حيدوسي، دراسة قياسية بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماستر، شعبة العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة، 2015-2016، ص06.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف.

عندما لا تتدخل السلطات النقدية في تحديد قيمة العملة الوطنية فإنه ومن حيث المبدأ نجد أن سعر الصرف الأجنبي لأي عملة وطنية يتحدد من خلال قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي، وبوجه عام هناك ثلاث أنظمة رئيسية يتم من خلالها تحديد أسعار الصرف الأجنبي.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة.

يستلزم الإرتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة توافر ثلاثة شروط رئيسية وهي:¹⁶

- 01- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب .
- 02- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- 03- حرية تصدير وإستيراد الذهب.

في ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار صرف بالنسبة لعملتها (غالباً ما تكون على أساس الدولار)، ولا تترك للتقلب وفقاً لظروف الطلب والعرض في السوق الحرة وتتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بالبيع أو الشراء بأي كميات بحيث تمنع سعر الصرف من الإنحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الإتجاهين (غالباً ما تكون النسبة في حدود 1% من السعر المحدد).

ويدار نظام أسعار الصرف الثابتة بالطريقة نفسها التي يتم بها التدخل في سوق سلعة معينة، مثل أسواق السلع الزراعية ففي ظل طلب وعرض معينين للعملة الأجنبية تقوم الجهة التي تحافظ على تثبيت السعر (البنوك المركزية) ببيع ما يعادل فائض الطلب، أو شراء ما يعادل فائض العرض من العملة الأجنبية.

ومن الواضح أن هذا يتطلب ضرورة الإحتفاظ بمخزون أو رصيد من العملة الأجنبية التي يمكن بيعها مقابل العملة المحلية إذا وجد فائض في الطلب وبالمقابل فإنها تقوم بعملية الشراء إذا وجد فائض في العرض¹⁷.

¹⁶ سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1994، ص 47.

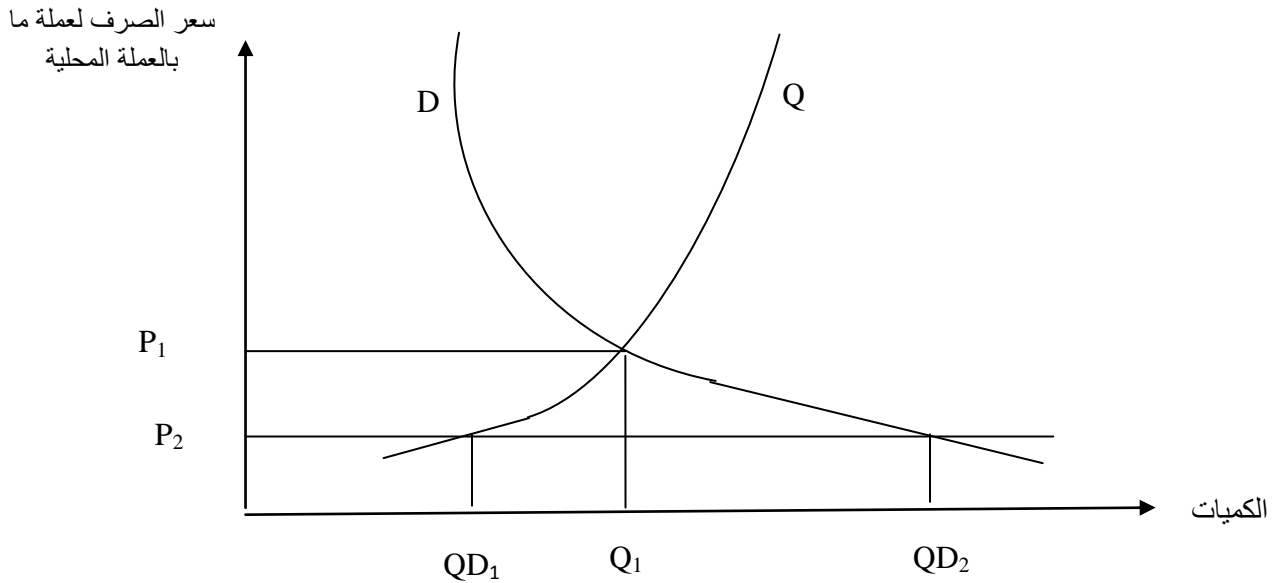
المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المرن

تسمح البنوك المركزية في ظل أسعار الصرف المرنة بتعديل سعر الصرف، وذلك كي يتساوى بين العرض والطلب من العملة الأجنبية دون أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبية.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن إسم نظام تعويم العملات في ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق إتخاذ السياسات المناسبة في مجالات الحد من الواردات، وإحداث تغييرات معينة في مستويات الأسعار وإحداث تغييرات مماثلة في أسعار الفائدة، أو وضع قيود على إنتقالات رؤوس الأموال فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات، والواردات وإنتقالات رؤوس الأموال¹⁸.

وفي ظل نظام الصرف المرن يتحدد سعر الصرف التوازني عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة منه، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): تحديد سعر الصرف التوازني في ظل نظام الصرف المرن.



المصدر: دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه

¹⁷ رعد حسن العرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من التجارة الدولية، الجامعة المغربية والحرب العالمية الثانية، 2014-2015، المص 126، 2000، ص 376.

¹⁸ رعد حسن العرن، مرجع سبق ذكره، ص 377، 378.

لما يتقاطع منحنيي العرض والطلب يتحدد سعر الصرف التوازني ونرمز له بالرمز P1 والذي يسود عندما يتحقق التوازن الإقتصادي داخليا وخارجيا في الأجل الطويل. فإذا وجدت الدولة أن مدفوعاتها نحو الخارج تفوق مداخيلها من الخارج تقلصت قيمة العملة الوطنية لصالح العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، وفي هذه الحالة تضطر الدولة إلى التدخل لإجبار المصدرين والمتعاملين بالعملة الصعبة على بيع ما لديهم من عمات أجنبية لها أو لبنوك معينة، وهذا التدخل يكون عادة بفرض سعر إداري يرمز له بالرمز P2 ويكون أقل من السعر التوازني P1، ويلاحظ أنه عند السعر الإداري يكون الطلب على الصرف الأجنبي QD2 أكبر من عرضه QD1¹⁹.

وبميز الإقتصاديون في هذا المجال بين نوعين من التعويم هما:²⁰

01- التعويم النظيف: تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف يتحدد في سوق الصرف الأجنبي وفقا

لقوى العرض والطلب، إلا أنها في ذات الوقت تخصص أرصدة من الإحتياطيات الرسمية يطلق عليها أموال موازنة الصرف للتدخل في سوق الصرف كبائعة أو مشتريه لحماية قيمة العملة الوطنية من التأثيرات العارضة التي تسببها عمليات المضاربة.

02- التعويم غير النظيف: تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبية كبائعة أو مشتريه

بقصد التأثير على قيمة العملة الوطنية لتحقيق أهداف معينة فتتدخل السلطات النقدية مثلا كبائعة لعملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها أو تخفيض قيمتها حتى تخفض أسعار صادراتها فيزداد الطلب عليها ورفع قيمتها لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها محققا للفائض.

المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف.

لقد ظهر نظام الرقابة على الصرف على نطاق واسع بشكل لم يعهده العالم من قبل في غمار الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى في الفترة (1929 - 1933) عندما إنتشر العمل بها في ألمانيا ودول أوروبا

¹⁹ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 27.

²⁰ محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 298.

الوسطى والشرقية ودول امريكا اللاتنية²¹. واليوم تأخذ معظم دول العالم بهذا النظام الذي بمقتضاه تتدخل السلطات النقدية في التأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف في ظروف العرض والطلب. تتحصل الرقابة على الصرف في الإشراف الحكومي المنظم على عرض الصرف والطلب عليه في البلاد. وتحققا لذلك لا تعترف الدولة للأشخاص المقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيد ولا شرط، ولكن تفرض عليهم إتباع قواعد محددة في التصرف فيما يتلقون من عملات أجنبية أو حقوق مقومة بالعملة الأجنبية، كما تلزمهم بسلوك إجراءات خاصة في الوفاء بالمدفوعات للخارج- بما يترتب على هذا كله من حشد إيرادات البلاد من الصرف الأجنبي في مجمع رئيسي، والإشراف على توزيعها على شتى وجوه الإستعمال طبقا لمعايير خاصة²².

وما هو جدير بالذكر أنه كلما زادت الرقابة على سوق الصرف الأجنبي كلما زادت فاعليتها وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن في ظل الرقابة على الصرف أن يكون هناك تعددا في أسعار الصرف، فإذا ما رغبت الدولة مثلا في تشجيع بعض أنواع الواردات التي تعتبر أساسية فإنها تقوم في هذه الحالة ببيع العملات الأجنبية اللازمة للحصول على هذه الواردات إلى المستوردين المحليين بثمان منخفض وبالعملة الوطنية.

وقد ترغب الدولة أيضا في تشجيع بعض أنواع الصادرات لأهميتها في الإقتصاد القومي عندئذ فإنها تدفع لمصدري هذه السلع ثمنا مرتفعا من العملة الوطنية مقابل النقد الأجنبي الذي يحصلون عليه من التصدير في حين تدفع ثمنا أقل لشراء العملات المتحصلة من تصدير سلع أخرى.

وما يعيننا أن تعدد أسعار الصرف في ظل الرقابة على الصرف يتضمن إمكانية وجود أكثر من سوق للصرف، فتقيد حرية التعامل في النقد الأجنبي ووجود حدود على الكمية التي يمكن أن يحصل عليها أي شخص، إنما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالسوق السوداء والتي يكون فيها سعر الصرف أعلى من سعر الصرف التوازني.

أما إذا لجأت الدولة أيضا إلى رفع سعر الصرف بالنسبة لبعض أنواع المعاملات بهدف تشجيع الكميات المعروضة من العملات الأجنبية والحد من الطلب عليها في الوقت ذاته فإن ذلك يؤدي إلى ما

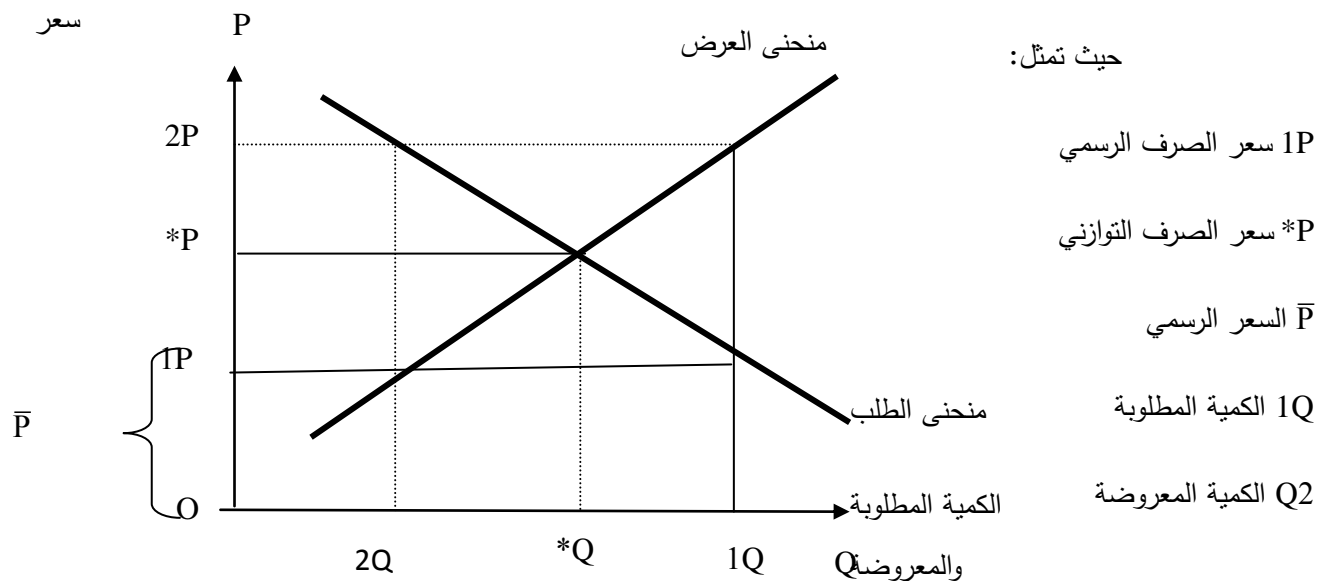
²¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 67.

²² محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 102.

يطلق عليه اسم السوق الموازية وسعر الصرف في هذا السوق يقع بين السعر الرسمي والسعر التوازني ويسمى السعر التشجيعي²³.

يمكن تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام كما يلي في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): تحديد سعر الصرف التوازني في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص 243.

²³رعد حسن العرن، مرجع سبق ذكره، ص 379.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

هناك العديد من النظريات التي يتم الإستناد إليها في تفسير الكيفية التي يتم من خلالها تحديد سعر الصرف.

المطلب الأول: النظرية الكمية ونظرية الأرصدة.

أولاً: النظرية الكمية:

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب، في حالة سريان نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود²⁴.

ثانياً: نظرية الأرصدة:

وهذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها، وإذا كان سالبا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وإنخفاض قيمتها الخارجية أي إنخفاض سعر صرفها²⁵.

المطلب الثاني: نظرية تعادل القوة الشرائية.

حسب هذه النظرية يتحدد سعر أي عملة وفقا لقوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية وتتحدد العلاقة بين عملتين تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، وتتص نظرية تعادل القوة الشرائية على أن سعر الصرف بين عملتين يكون متساويا عندما تكون

²⁴ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوارق للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2004، ص87.

²⁵ نفس المرجع اعلاه، ص88.

قوتها الشرائية هي نفسها في كلا الدولتين أي أن سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يكون مساويا للقوة الشرائية للعملتين، ويكون سعر الصرف بين الدولتين مساويا لنسبة مستوى سعر سلعة ثابتة من البضائع والخدمات في كلا الدولتين، فعندما ترتفع الأسعار في إحدى الدولتين فإن قيمة عملتها يجب أن تنخفض لتمكن من العودة لتعادل القوة الشرائية²⁶.

تستند نظرية تعادل القوة الشرائية على مبدأ "قانون السعر الواحد" فباستثناء تكاليف العمليات الأخرى، تقوم الأسواق التنافسية بمعادلة سعر السلعة نفسها في بلدين مختلفين وذلك عند معاملة الأسعار بنفس العملة.

ويمكن تفسير نظرية تعادل القوة الشرائية بأسلوبين الأول النظرية المطلقة والثاني النظرية النسبية كما

يلي:²⁷

أولاً: النظرية المطلقة:

وتعتبر إمتداد لقانون السعر الواحد بمساواة مستويات السعر بين الدول، وتفترض أن السوق تامة دون حواجز جمركية وأن المعلومات تامة الإنتقال مع توافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان وتبين هذه النظرية أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما تكون مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.

ثانياً: النظرية النسبية:

على عكس النظرية المطلقة، فإن النظرية النسبية تأخذ بعين إعتبار تكاليف النقل وحرية إنتقال المعلومات وإزالة الحواجز التجارية، و تنص على أن نسبة إرتفاع سعر العملة يساوي الفرق في نسب التضخم بين الدولة الأجنبية ودولة هذه العملة.

المطلب الثالث: نظرية سعر الخصم ونظرية تعادل سعر الفائدة

²⁶ دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص39.
²⁷ بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف في التنمية الإقتصادية-حالة الجزائر -رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، (بدون سنة)، ص 121،122.

أولاً: نظرية سعر الخصم:

ويرى أصحابها بأن رفع سعر الخصم معناه زيادة أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة طلب الأجانب على عملة تلك الدولة، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها، وعلى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة إلى إنخفاض الطلب على عملة تلك الدولة، وإنخفاض قيمة العملة الخارجية أي إنخفاض سعر صرفها²⁸.

ثانياً: نظرية تعادل سعر الفائدة:

خلال فترة استخدام قاعدة الذهب إكتشف صانعو السياسة المالية والنقدية أن أسعار صرف العملات تتأثر بالتغيرات في السياسة النقدية للدولة، فعند زيادة إحدى الدول لأسعار الفائدة يتبعه عادة ارتفاع سعر عملة تلك الدولة والعكس صحيح، وببدل ذلك على أن سعر الأصول يلعب دوراً في تقلبات أسعار الصرف.

وقد طور "كينيس" في عام 1923 حالة تعادل سعر الفائدة لتصبح ما يعرف بنظرية تعادل سعر الفائدة ليربط بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم.

وتضم هذه النظرية أيضاً قسمين مختلفين هما:²⁹

- تعادل سعر الفائدة المعطى (CIRP): صف العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة في السوق الحالية والسوق المستقبلية تبعاً لسندات وقيود إقتصادييين في بلدين مختلفين.
- تعادل سعر الفائدة المكشوف (UCIRP): يصف العلاقة بين السوق الحالية وسعر الصرف المتوقع بأسعار فائدة إسمية وذلك تبعاً لسندات وقيود إقتصادييين في بلدين مختلفين.

²⁸ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 88.

²⁹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 42.

خلاصة الفصل:

إن قيام المبادلات التجارية بين الدول أدى إلى ظهور سعر الصرف كونه وسيلة للربط بين إقتصاديات مختلف دول العالم، ونظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها، حيث يتم على أساسه مبادلة العملة المحلية بالعملة الأجنبية لتسوية المبادلات الدولية، ونتيجة لوجود فوارق بين أسعار السلع في الدول وإختلاف مقدرة أسعار الصرف في تنفيذ المعاملات الدولية ظهرت أشكال عدة لسعر الصرف كسعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي.

ويتم تحديد سعر الصرف من خلال ثلاثة أنظمة رئيسية تتمثل في نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن وكذا نظام الرقابة على الصرف، حيث تنتهج كل دولة نظاما معين تبعا للوضعية العامة للإقتصاد الوطني بإعتبار أن سعر الصرف هو وسيلة عملية تعكس نقاط القوة والضعف في الإقتصاد الوطني، فقد قامت العديد من النظريات تفسير الإختلاف في أسعار الصرف بين الدول المختلفة، ومنها النظرية الكمية ونظرية الأرصدة وكذا نظرية تعادل القوة الشرائية.

الفصل الثاني
الاطار المفاهيمي لعرض النقود

تمهيد:

يتم الربط بين أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة من إنتاج للسلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من خلال أداة التبادل المقبولة عالميا وهي النقود، والتي تعددت تعاريفها واختلفت وظائفها وأنواعها، كما تعددت وجهات النظر حول تفسير النقود وإيجاد مفهوم موحد لها في النظريات النقدية.

وموضوع النقود في الإقتصاد يقودنا إلى تناول ما يعرف بالعرض النقدي الذي يعد الأداة الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي في توجيه سياسته النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للإقتصاد .

وعليه ومن خلال هذا الفصل سنسلط الضوء على النقود وعرض النقود، من خلال تخصيص المبحث الأول للإطار النظري للنقود، أما المبحث الثاني فخصص للنظريات النقدية، في حين سنتطرق لأساسيات حول العرض النقدي في المبحث الثالث.

المبحث الأول: الإطار النظري للنقود

إن مختلف المعاملات التجارية التي يقوم بها مختلف الأعوان الإقتصاديين يتطلب وجود أداة لتنفيذ هذه المعاملات والتي تتمثل فيما يسمى بالنقود، وهذا ما سنعرضه من خلال هذا المبحث عن عموميات حول النقود.

المطلب الأول: تعريف النقود ووظائفها.

أولاً: تعريف النقود.

يمكن تعريف النقود على أنها أي شيء يقبله الجميع قبولاً عاماً بحكم العرف، أو القيمة نفسه، بحيث يكون قادراً على أن يكون وسيطاً في العمليات المختلفة للسلع والخدمات، وتؤدي بالنهاية إلى معالجة الديون والذمم.

أو هي وسيلة للتبادل فيما بين سلعتين أو خدمتين أو أكثر، بشرط أن يكون هذا الوسيط قادراً لأداء وظائف أخرى تكميلية لمهمته الأساسية المذكورة³⁰.

يمكن القول أن إكتشاف أو إختراع النقود يعتبر بحق من الإختراعات الهامة التي تلعب دوراً كبيراً في تطور الحضارة البشرية، كما أصبحت رمزا أو معلماً من معالم الحضارة الحديثة. وتعود أهمية النقود إلى الوظائف العديدة التي تقوم بها في العالم اليوم سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد الدولي.

ثانياً: وظائف النقود.

كما هو معروف فإن النقود ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لإنجاز بعض الوظائف الهامة و المختلفة في حياة الأفراد أثناء حياتهم اليومية.

وبصورة عامة يمكن التمييز بين مجموعتين من الوظائف للنقود هما:

01- المجموعة الأولى: وتعرف هذه المجموعة من الوظائف بالوظائف الرئيسية أو التقليدية للنقود والتي

تتمثل بما يلي:

³⁰ زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراية، الأردن، ط1، 2008، ص15.

- **النقود كوسيلة للمبادلة:** تعتبر وظيفة التبادل الوظيفية الأساسية للنقود، تلك الوظيفة التي أمكن من خلالها تلافي العديد من الصعوبات التي واجهتها عملية المقايضة وخاصة ما تعلق بصعوبة التوافق المزدوج. إن النقود بصفاتها تمثل قوة شرائية، فإنها تضمن الحرية للأفراد في إختيار أنواع السلع التي يرغبون في الحصول عليها و بالكمية و النوعية و في الزمان والمكان المناسبين، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال قيام النقود بتسهيل عملية التبادل والتي لا بد أن تتمتع بالقبول العام³¹.
- **النقود مقياس للقيمة (وحدة للحساب):** تقوم النقود بوظيفة مهمة تمكن من تحديد قيمة جميع السلع والخدمات بوحدهات نقدية مما يمكن بالتالي من مقارنة قيمة وحدات السلع والخدمات المختلفة³².
- **النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة:** باستعمال النقود أمكن تسهيل عملية التبادل بصفة عامة وتوسيع النشاط الإقتصادي بصفة خاصة وأصبحت النقود وسيلة للتبادل الآن و عبر الزمن أي خلال فترات مقبلة أيضا. أي أنها أصبحت صلة الحاضر بالمستقبل فالسلع والخدمات لا يتم مبادلتها بالنقود بالحاضر وإنما يتم أيضا في مقابل وعد بدفع نقود في المستقبل³³.
- **النقود مخزن للقيمة:** ينفق الأفراد دخولهم على إحتياجاتهم المختلفة على فترات متعددة فلا نجد من يحصل على دخله أو راتبه الشهري وينفقه في نفس اللحظة. ومن هنا كان لا بد من وجود أداة تحتفظ بالقيمة بحيث يمكن إستخدامها مستقبلا لسداد الإحتياجات المختلفة. وقد كانت النقود هي السبب الوحيد للإحتفاظ بالقيم، شريطة أن يتوفر لها الثقة وإستقرار القيمة بحيث لا تكون عرضة للتقلب وإنخفاض القيمة بين ليلة وضحاها³⁴.

02- المجموعة الثانية: وتعرف هذه المجموعة بالوظائف الديناميكية للنقود، وفي هذا المجال يمكن القول

- **أن مهمة النقود لا تنحصر في وظائفها التقليدية (الساكنة)، وإنما تمتد لتشمل مجموعة أخرى من الوظائف التي ينصب تأثيرها على النشاط الإقتصادي، ومن أهم تلك الوظائف مايلي:**³⁵
- **النقود والمستوى العام للأسعار:** إن للنقود تأثير كبير على النشاط الإقتصادي، ذلك التأثير الذي يظهر من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار. حيث أن زيادة كمية النقد المطروحة للتداول في الأسواق (زيادة المعروض النقدي) مع بقاء المعروض السلعي ثابتا، فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع

³¹ محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، عمان، الطبعة الاولى، 2009، ص 204.

³² حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، عمان، ص 204.

³³ طاهر فاضل البياتي و خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، دار وائل، عمان، ط1، 2009، ص 318.

³⁴ خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان، ط1، 2002، ص 210.

³⁵ محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 207.

الأسعار والذي بدوره يقود إلى انخفاض قيمة النقد (أي انخفاض القوة الشرائية للنقود) وما لذلك من آثار سلبية على الإقتصاد وعلى المواطن والعكس صحيح أيضا. وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين كمية النقد المتداول وبين قيمة النقود، ولكن هذه العلاقة تكون غير مباشرة وإنما تأتي وتظهر من خلال المستوى العام للأسعار.

- **النقود وتخصيص الموارد:** يمكن للنقود ان تلعب دورا أساسيا في توجيه الموارد بين الإستخدامات المختلفة، حيث أن زيادة كمية النقد في نشاط معين سوف يساعد على توجيه الموارد على ذلك النشاط دون النشاطات الأخرى.
- **النقود وحرية الإختيار للأفراد.**
- **النقود وإشباع الرغبات الإنسانية.**
- **النقود كوسيلة لمعالجة الأزمات الاقتصادية.**

المطلب الثاني: خصائص النقود

إن ما يساعد النقود على القيام بوظائفها الهامة هو بسبب تمتعها بخصائص فريدة لا تشاركها بها أصول مالية أو حقيقية أخرى، وهذه الخصائص تطورت مع الزمن بتطور القواعد والأنظمة النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن خصائص النقود تكمل بعضها الآخر كحزمة من الخصائص الأساسية الواجب توفرها لأي عملة أو نقد لكي يقوم بوظائفها التي سبق ذكرها.

ومن أهم خصائص النقود ما يلي:

- 01- القبول العام:** فالقبول العام للنقود يعني قبولها وعدم رفضها من قبل الأفراد داخل الحدود الجغرافية للبلد، والنقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة غير محدودة للسلع والخدمات، وهذه القوة مستمدة أولا من القانون بحيث يفرض القانون التعامل بالنقود الوطنية بشكل إجباري داخل حدود الدولة، أي بمعنى أن لها قوة إبراء قانونية غير محدودة في تسديد المدفوعات والديون³⁶.
- 02- الإستمرار:** ويقصد بها أن تكون قابلة للدوام والبقاء لفترة طويلة نسبيا دون أن تتعرض للتلف أو التآكل، وهذه الصفة كانت السبب الرئيسي في ظهور النقود المعدنية وإحلالها محل النقود السلعية³⁷.

³⁶ هيل عجمي، وآخرون، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل، عمان، ط1، 2009، ص20.

³⁷ سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2005، ص34.

03- سهولة الحمل والنقل: كان من صعوبات المقايضة أن الفرد المتبادل يكون أحيانا مضطرا إلى الإحتفاظ بكمية كبيرة من سلعة ما يصعب حملها ونقلها وتخزينها وبفضل إختراع النقود أصبح وبالإمكان حمل ونقل قوة شرائية كبيرة في صورة أوراق نقدية لا يكلف حملها أي نفقات ويتمتع حاملها بقوة شرائية تنتقل معه في كل مكان وزمان، وهو نقيض ما لو كانت النقود مصنوعة من سلعة أخرى مثل ما هو الأمر في مرحلة المقايضة مثل سلعة(الطماطم، الشعير...الخ) فإن الأفراد سوف يعانون من نقلها وحملها، كما تكون هذه السلع أيضا كبيرة الحجم، أما النقود الآن فهي صغيرة الحجم كبيرة القيمة³⁸.

المطلب الثالث: أنواع النقود

يمكن تقسيم النقود إلى نوعين من حيث الوسيلة التي تستخدم كمادة لتمثيل النقود كما يلي:

01- النقود السلعية: وهي النقود التي يتم تحديدها أو تحديد وحدتها بالسلع المعروفة مثل الأغنام والحبوب من القمح وغيره وكانت هذه النقود تستخدم قديما³⁹.

02- النقود الائتمانية: لقد تراجعت أهمية النقود المعدنية وأنحصر دورها في الحياة الإقتصادية في أثناء الحرب العالمية الأولى في سنة (1914-1919 م)، وأصبح التداول النقدي يعتمد على إستخدام النقود الائتمانية والتي كان من أهم أنواعها⁴⁰، مايلي:

- **النقود الورقية:** وتكون في شكل أوراق حكومية تصدرها وزارة المالية أو بنكنوت يصدرها البنك المركزي بالإضافة إلى مسكوكات معدنية رمزية⁴¹.
- **نقود الودائع وتسمى أيضا بالنقود المصرفية :** وهي عبارة عن إلتزام مصرفي من قبل البنوك التجارية بدفع مبلغ من وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب، وتستخدم الشيكات أو بطاقات الدفع الإلكترونية في تداول هذا النوع من النقود⁴².

³⁸ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر ، الجزائر، ط1، 2005، ص31-32.

³⁹ وديع طوروس، الإقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، طرابلس، 2010، ص 165.

⁴⁰ عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد، الأردن، ص 119.

⁴¹ مرجع أعلاه، ص 120.

⁴² السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، ط1، 2010، ص 25.

المبحث الثاني: النظريات النقدية

تهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن، وعلى إختلاف المفاهيم لها يجمع الكثيرين أو معظم الإقتصاديين على أن جوهر ومحل النظرية هو تفسير التغير في كمية النقد، وكانت النظرية النقدية محل دراسة العديد من المفكرين الإقتصاديين نحاول إيجازها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: النظرية الكمية للنقود

النظرية الكمية للنقود هي النظرية التي ترى أن المقرر المهم للطلب على النقود هو تدفق الإنفاق فقط، وتلخص في صيغتين هما معادلة التبادل ومعادلة كمبردج.

01- معادلة التبادل: صاغ هذه المعادلة الإقتصادي الأمريكي " آرفنج فيشر " سنة 1917 والتي تؤكد على وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة في السوق وبين المستوى العام للأسعار، حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويقها⁴³، ويمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:

$$M.V=P.T \dots\dots 1$$

حيث تمثل:

M: كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة.

V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المعاملات.

ومنها:

$$P=M.V/T \dots\dots 2$$

⁴³ سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، عمان، 2010، ص85.

حيث تفرض هذه النظرية ثبات (T) لإفتراض العمليات الكاملة وثبات (V) لإفتراض عدم الإكتناز النقدي وأن النقود لا تطلب لذاتها. ولثبات عادة الإنفاق وتنظم رفع الأجرة في المجتمع في الأجل القصير فإنه يمكن التعبير عن العلاقة السابقة بالصيغة التالية:

$$P=F(M)$$

أي أن المستوى العام للأسعار تابع للعرض النقدي أو أن التغير في كمية النقود بنسبة معينة، يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والإتجاه، ويستنتج من ذلك أنه يمكن التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال التحكم في كمية النقود المتداولة. وهذا يعني أن هناك علاقة سببية تربط بين التغير في كمية النقود (كمتغير مستقل) وبين التغير في المستوى العام للأسعار (كمتغير تابع)⁴⁴.

02- معادلة كمبردج (معادلة الأرصدة النقدية): وقد صاغ هذه المعادلة الاقتصادي "ألفريد مارشال" و "بيجو"، ترى هذه المعادلة بوجود نسبة من دخول الأفراد أو المشروعات لا يرغبون بإنفاقها على السلع والخدمات بل يفضلون الإحتفاظ بها في أصول مالية سائلة، وهذا يؤدي الى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار⁴⁵.

ويمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة:

بإفتراض أن مجموع أفراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي، والذي يمكن إصطلاحه بنسبة من التفضيل النقدي ونرمز له بالرمز (K).

لما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وبين سرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية حيث:

$$K=1/V \dots\dots 3$$

بتعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) في المعادلة رقم (1) تصبح معادلة الأرصدة النقدية كما يلي:

$$M.V=P.Y \dots\dots 4$$

⁴⁴ محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة، عمان، ط1، 2010، ص46،45.

⁴⁵ انس البكري ووليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، ط1، 2012، ص76.

وبمقارنة المعادلة رقم (3) بالمعادلة رقم (4)، فإننا نحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة

كمبردج:

$$M/K=Y.P$$

أي أن:

$$M=P(Y.K) \dots\dots 5$$

ومن المعادلة رقم (5) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط

ثبات كل من الدخل أو الإنتاج (Y) والتفضيل النقدي (K)⁴⁶.

المطلب الثاني: نظرية تفضيل السيولة (كينز).

يستعمل "كينز" مصطلح تفضيل السيولة للتعبير عن الطلب على النقود ويقسم الطلب على النقود

إلى قسمين، الأول يرتبط بتحقيق دافع المعاملات وهذا الجزء من الطلب يخضع إلى الحجم الكلي للمعاملات النقدية ومتوسط الفترة الزمنية ما بين المدفوعات أما القسم الثاني فيتكون من الطلب على النقد بإعتباره شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة وفي هذا الإطار يذكر "كينز" في النظرية العامة ثلاث دوافع للاحتفاظ بالنقد وهي:

01- الطلب على النقود لدافع المعاملات: إن ثمة سببا هاما لتفضيل السيولة عند كينز يتمثل في سد

الفاصل بين الدخل وصرفه، وفي القرار المتخذ للمحافظة على مقدار إجمالي معين من العملة ويتدخل هذا الدافع بقوة تتعلق أساسيا بمقدار الدخل وبالإمتداد الطبيعي الفاصل بين إستلامه وصرفه.

فالأفراد يقومون بالاحتفاظ بالنقود في شكل أرصدة سائلة لمواجهة نفقاتهم في الفترة الفاصلة بين

إستلام الدخل وإنفاقه⁴⁷.

لذلك يمكن القول عن الطلب عن النقد في الإقتصاد الوطني من أجل الصفقات هو دالة تابعة

للدخل الوطني أي أن: $Md1=f(y)=\alpha\Delta y$ ⁴⁸.

⁴⁶ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008، ص18.

⁴⁷ أحمد فريد مصطفى، التحليل الإقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 169.

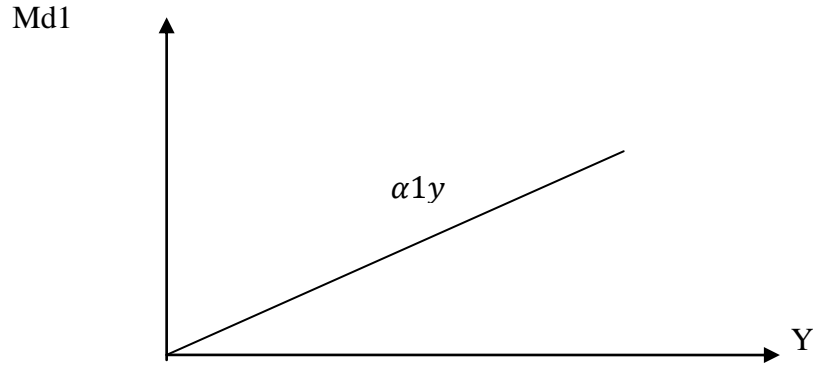
حيث:

Md1: تمثل الطلب على النقود من أجل الصفقات.

α : تمثل النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية.

ويمكن تمثيل هذه الدالة بيانيا كالتالي:

الشكل (03): الطلب على النقود من أجل المعاملات عند "كينز".



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة 2006، ص 35.

02- الطلب على النقود بدافع الاحتياط: ويعود هذا الدافع إلى شك الأفراد والمؤسسات في ظروف

المستقبل كتعرض الإقتصاد لحالة الكساد مثلا، ويعتمد هذا الدافع على:

- طبيعة نمو سوق الأوراق المالية: أي إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى سيولة بسرعة وبالتالي انخفاض الطلب على النقود لدافع الاحتياط والعكس صحيح.
- حجم الدخل: فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لغرض الاحتياط.
- طبيعة الفرد وظروفه النفسية: فعند الرخاء يظهر تقائل الفرد وبالتالي يقل الطلب على النقود لغرض الاحتياط والعكس صحيح في حالة الكساد⁴⁹.

⁴⁸ عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 224.

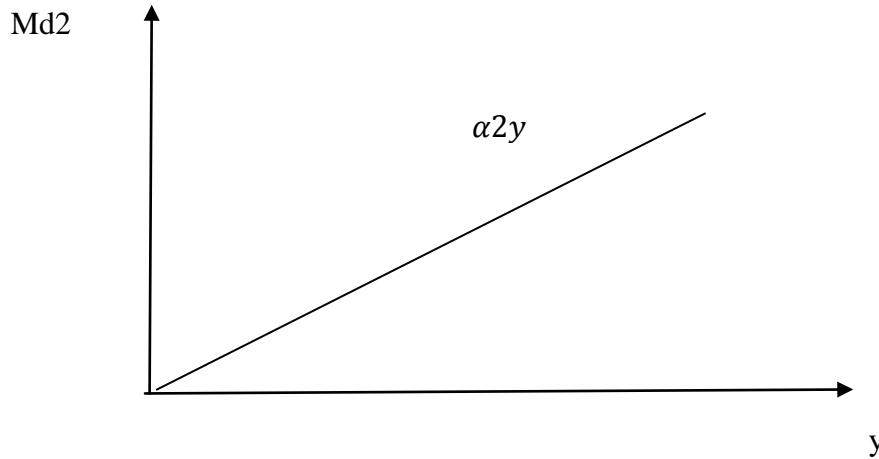
⁴⁹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية-التحليل الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 205.

ويعتمد الطلب على النقد بدافع الإحتياط على عوامل كثيرة، غير أن الدخل هو المحدد الأساسي لها،

لذلك يعتبر الطلب على النقد بدافع الإحتياط دالة تابعة للدخل بالشكل التالي: $Md2=f(y)=\alpha 2y$

والشكل البياني المقابل يوضح ذلك:⁵⁰

الشكل (04): الطلب على النقود بدافع الإحتياط عند "كينز".



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة 2006، ص 36.

03- الطلب على النقود بدافع المضاربة: يستند الطلب على النقود لدافع المضاربة إلى وظيفة النقود

كمخزن للقيمة فهنا يتنازل الأفراد عن فائدة أو عائد حال مقابل توقع عائد أو فائدة أكثر في المستقبل. وهذا يتوقف أيضا على حسن التوقع وطول الفترة، وكذلك على درجة النشاط الإقتصادي وظروف الأسواق النقدية والمالية وسعر الفائدة. والواقع أن الطلب على النقود لدافع المضاربة هو الذي يعطي أهمية خاصة للنظرية النقدية والسياسة النقدية⁵¹.

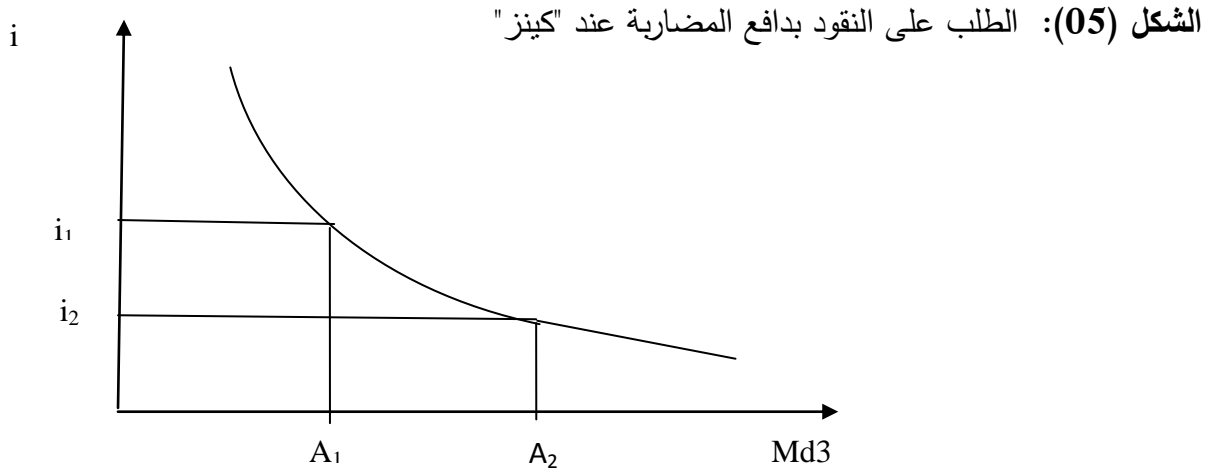
وبالتالي فهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة ويمثل ذلك

بالمنحنى التالي حيث: $Md3=f(i)$ أي أن: $Md3=-gi$ ⁵².

⁵⁰ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 230.

⁵¹ زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000، ص 234.

⁵² ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 253.



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة 2006، ص 37.
 بعد النقطة A2 نجد مصيدة السيولة (المصيدة الكينزية) أين يصبح المنحنى أكثر مرونة لسعر الفائدة لأن هذا الأخير لا يمكن أن ينخفض أكثر ولذا سيرتفع في الوقت القريب وبالتالي تنخفض أسعار السندات وعليه يحتفظ المضاربون بكمية من النقود العاطلة دون شراء سندات.

المطلب الثالث: نظرية كمية النقود الحديثة "ميلتون فريدمان"

طور "فريدمان" نظرية الطلب على النقود وذلك بإعادة صياغة نظرية كمية النقود في 1956، بحيث تبنى فريدمان التحليل الإقتصادي في نظريته للطلب على النقود، لكن بأكثر شمولية وإتساع، وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي بل أخذ ببعض جوانبه⁵³.

إن تحليل "فريدمان" يسمح بإمكانية تغيير كل من الناتج القومي وسرعة دوران النقود خلال تغيير كمية النقود، بحيث تقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسيين هما:⁵⁴

- أن المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغيير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي أو الدخل الحقيقي.

⁵³ صالح طائوس، مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة حالة 2002-2010، رسالة ماجستير، 2014-2015، ص 58.

⁵⁴ مبارك عبد المنعم ويونس محمود، إقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، دار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 397.

- التغيير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو مقلوبها يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

واعتبر "فريدمان" أن الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة، أو نظرية رأس المال التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة، وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون⁵⁵.

⁵⁵ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

المبحث الثالث: أساسيات حول عرض النقود

إن موضوع النقود في الإقتصاد والذي سبق وأن تحدثنا عنه يقودنا إلى تناول ما يعرف بالعرض النقدي والذي سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف عرض النقود ومحدداته.

أولاً: تعريف عرض النقود.

تتعد التعاريف حول المفهوم العام لعرض النقود، ومن بين التعاريف مايلي:

يقصد بعرض النقود "كمية النقود الموجودة في المجتمع في وقت معين، وهذه الكمية تمثل وسائل الدفع من عملات معدنية وورقية وودائع تكون موجودة في لحظة معينة بين أيدي أفراد المجتمع"⁵⁶.

أما صندوق النقد الدولي "فيعتبر الكمية النقدية على أنها المجموع الصافي للبنكنوت المتداول بالإضافة إلى الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، ويستبعد من دائرة النقود كلا من العملات المساعدة والودائع لأجل وودائع التوفير حيث يدخلها في دائرة شبه النقود"⁵⁷.

رغم الإختلافات فإن العرض النقدي يستعرض عددا من المفاهيم لعرض النقود تتباين فيما بينها من ناحية دلالتها وفي حساب مقدارها وتتمثل فيما يلي:

- **عرض النقود بمعناه الضيق (M1):** ويشمل النقد الورقي والمعدني المصدر وهو خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الحسابات الجارية (ودائع تحت الطلب)⁵⁸.
- **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):** ويسمى أيضا السيولة المحلية أو الداخلية ويشمل مكونات (M1) إضافة إلى الودائع الآجلة وودائع التوفير لدى المصارف التجارية⁵⁹.

⁵⁶ حسام داود و آخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط2، 2001، ص 267.
⁵⁷ رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 54.
⁵⁸ علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2012، ص 477.
⁵⁹ كامل علاوي وآخرون، مبادئ علم الإقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 239.

- **عرض النقود بالمعنى الأوسع (M3):** ويعرف على أنه السيولة المحلية (M2) مضاف إليها الإيداعات خارج المصارف التجارية⁶⁰.

ثانياً: **محددات العرض النقدي.**

ترتبط محددات عرض النقد بالعوامل التي تحكم سلوك الأفراد التي يمكن لها أن تؤثر على حجم النقود في الإقتصاد وتتنحصر هذه الأخيرة فيما يلي:⁶¹

01- البنك المركزي: ويعمل كسلطة نقدية في التأثير على حجم النقود في الإقتصاد حيث يقوم بالتأثير على حجم النقد من جانبين، الأول يتمثل في الحد من قدرة البنوك التجارية على إقراض الأموال التي لديها، ولتحقيق هذه الغاية فإن البنك المركزي يلزم كل بنك للإحتفاظ بنسبة معينة من ودائعه على شكل إحتياطات إجبارية. وفي هذا المجال فإن حجم النقود يتأثر بمضاعف النقود البسيط الذي يعبر عن تأثير كل وحدة من النقد كوديعة على عرض النقد في الإقتصاد.

أما الجانب الآخر لدور البنك المركزي فيحصر في تأثير النقد المصدر على القاعدة النقدية* وبالتالي على حجم النقد في الإقتصاد.

02- البنوك التجارية: كما ذكرنا أن البنك المركزي يستخدم نسبة الإحتياطي الإجباري، بحيث يلتزم كل بنك بالإحتفاظ بنسبة معينة من ودائعه على شكل إحتياطي إجباري لدى البنك المركزي وهذه النسبة تعمل على التأثير على عرض النقد من خلال مضاعف النقود البسيط الذي يعبر عن مقلوب نسبة الإحتياطي الإلزامي، حيث يؤدي في النهاية إلى التأثير على عرض النقد.

ويشير مضاعف النقود البسيط إلى أن كل وحدة نقد واحدة يتم إيداعها في البنوك التجارية تؤدي إلى زيادة عرض النقد بمقدار قيمة المضاعف النقدي البسيط والعكس صحيح.

03- الجمهور: ويعبر هذا الطرف عن مجموع الأفراد في المجتمع الذين يؤثرون على عرض النقد في الإقتصاد، من خلال التأثيري عما يلي:

⁶⁰ نفس المرجع، ص 240.

⁶¹ جمال خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، دار الميسرة، عمان، ط1، 2002، ص 65،68.

* القاعدة النقدية تعبر عن مجموع النقود التي يصدرها البنك المركزي وتتكون من السيولة النقدية في يد الأفراد بالإضافة إلى الإحتياطات لدى الجهاز المصرفي.

- **القاعدة النقدية:** ويظهر التأثير عليها من خلال نسبة السيولة إلى الودائع التي يحتفظ بها الأفراد، حيث تؤثر على مضاعف النقود وبالتالي على حجم النقد الذي يرغب البنك المركزي كسلطة النقدية في إصداره.
- **الودائع:** ويظهر تأثير الأفراد في مجال الودائع باعتبارهم الجهة الرئيسية التي تقوم بإيداع الأموال في البنوك.

المطلب الثاني: مقابلات العرض النقدي.

إن إصدار النقد ووضعه تحت تصرف الوحدات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات يعتبر إلزاماً على المؤسسات المصدرة له، لذا فإن عملية الإصدار (الخلق) هذه لا تتم إلا بمقابل والمتمثل في العمليات الاقتصادية الحقيقية، وتشمل الذهب والعملات الأجنبية، الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية والائتمان المقدم إلى الاقتصاد.

- 01- الذهب:** يتكون الرصيد الذهبي من مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، وهو في الأصل يستعمل لتغطية إصدار النقد القانوني⁶². ولكن نظراً لإهمال قاعدة الذهب، فقد تقلص هذا الدور إلى حد بعيد ليستخدم الذهب في تسوية المدفوعات الدولية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات، حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية، لأن الذهب يمثل قوة شرائية عالمية من جهة، ومصدراً أساسياً من مصادر الرصيد النقدي من جهة أخرى⁶³.
- 02- العملات الأجنبية:** بجانب الرصيد الذهبي، نجد رصيد العملات الأجنبية، وبشكل خاص عملات الإحتياطي الدولي أو السيولة الدولية، خاصة الدولار الأمريكي الذي يشكل الجزء الهام من وسائل الدفع الدولية أو السيولة الدولية، بالإضافة إلى الذهب⁶⁴.
- 03- الائتمان المقدم إلى الاقتصاد:** والمقصود به الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية، ويقدم هذا الائتمان إلى العائلات والمشروعات عند عدم كفاية وسائل الدفع السائلة التي بحوزتهم لمباشرة نشاطاتهم الإنتاجية والإستهلاكية، ويكون ذلك في صورة قروض

⁶² محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2010، ص 65.

⁶³ علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير،

المركز الجامعي بالوادي، 2010-2011، ص 16.

⁶⁴ محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 66.

مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات، وفي جميع هذه الحالات تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة حجم عرض النقود⁶⁵.

04- الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية: كما هو معلوم أن الخزينة العمومية هي التي تدير مال الدولة، فهي التي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة وتمول نفقاتها. ولكن غالباً ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية المتكونة من الضرائب، وخاصة مع توسع نشاط الدولة، وإذا لم تتمكن الخزينة العمومية من تغطية كل هذه النفقات فإنها تلجأ إلى البنك المركزي، كما تتوجه إلى البنوك التجارية و إلى الوحدات الاقتصادية لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاجها لسد العجز في ميزانية الدولة⁶⁶.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عرض النقود.

يتأثر العرض النقدي بالعوامل التالية:⁶⁷

01- الإصدار النقدي: يتأثر عرض النقد بالكميات التي يصدرها البنك المركزي من أوراق البنكنوت أي النقد المعدني والورقي المصرفي، والإصدار يتحدد إستناداً للنتائج المحلي الإجمالي. فكلما إزداد الناتج ونما سنوياً يزداد حجم الإصدار نظراً لأن النقود أدوات دفع تساهم في تصريف السلع والخدمات، فإذا إزداد الناتج ولم يوافقته زيادة في عرض النقد أدى ذلك لضغوط ركودية، وإمكانية حدوث الركود، وبالمقابل إذا إزداد الإصدار عن زيادة الناتج تحصل الضغوط التضخمية لذلك حددت النظريات الاقتصادية كميات الإصدار السنوية بما يعادل نصف معدل نمو الناتج، إي إذا إزداد الناتج بمعدل 5% يجب على السلطات النقدية زيادة النقد بمعدل 2.5% وذلك لتحقيق النمو المتوازن بين الناتج والنقد.

02- الطلب على الائتمان: يتحدد الطلب على الائتمان بحالة النشاط الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد

في مرحلة ما دون التشغيل الكامل فإن الافراد والشركات يطلبون النقد بهدف زيادة حجم التوظيف وهذا التوجه تحدده السلطات النقدية.

⁶⁵ علية عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁶⁶ محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

⁶⁷ علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 396-398.

- فإذا كانت حالة الإقتصاد الوطني (ركود) فإن السلطات النقدية سوف تقوم بتخفيض سعر الفائدة وتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني بهدف زيادة قدرة المصارف على خلق الائتمان، لكي تواجه طلبات الإقتراض وعندها سوف يزداد عرض النقود لكي يعوض النقص الحاصل، وعلى الأثر يزداد الإنتاج والتشغيل وتزداد الدخول ويخرج الإقتصاد من حالة الركود.
- أما إذا كان الإقتصاد يعاني من التضخم هذا يعني وجود وسائل دفع نقدية أكثر من حالة الإقتصاد الوطني وعلى السلطات النقدية تخفيض عرض النقد، لذلك تتخذ القرارات برفع سعر الفائدة ورفع نسبة الإحتياطي القانوني، عندها تنخفض قدرة المصارف على خلق الائتمان ويبدأ عرض النقد بالإنخفاض فينخفض الطلب الكلي وتبدأ الأسعار بالتراجع وتكون الحكومة قد بدأت بمعالجة التضخم عن طريق الأدوات النقدية

03- مستوى الوعي المصرفي: إن تقدم العادات المصرفية وتطورها يدفع الأفراد للإحتفاظ بالنقود في

الجهاز المصرفي، وهذا الأمر يرفع من قدرة المصارف على خلق الائتمان (زيادة عرض النقد) وبالمقابل فإن إنخفاض مستوى الوعي المصرفي يدفع الأفراد للإحتفاظ بالنقود في المنازل الأمر الذي يخفض قدرة المصارف في خلق الائتمان، ويفرض هذا الأمر على السلطات النقدية تعويض النقص الحاصل في عرض النقد، فيزداد إصدار البنكنوت وترتفع تكلفة الإصدار ويتأثر عرض النقد.

04- حالة الإقتصاد الوطني: تختلف حالة الإقتصاد الوطني من دولة نامية إلى دولة متقدمة فكما

ازداد مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي يزداد الإصدار النقدي ويزداد عرض النقود، وذلك لمواجهة الطلبات المتزايدة على النقد، وبالمقابل إذا إنخفضت درجة التطور الإقتصادي والإجتماعي وتخلف الإنتاج فينخفض الطلب على النقود ومن ثم ينخفض العرض النقدي.

خلاصة الفصل:

تعد النقود عبارة عن أي شيء يحظى بالقبول العام في المجتمع، وهي إذن تمثل وسيط للتبادل وحتى يتسنى لها القيام بهذه الوظيفة لا بد أن تتمتع بجملة من الخصائص الفريدة كالقبول العام من كافة أفراد المجتمع، ونتيجة لزيادة النشاط الإقتصادي و إتساع نطاقه نشأت أنواع مختلفة للنقود.

كما هدفت النظريات النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقود خلال لحظة زمنية معينة، حيث قامت كا من النظرية الكمية للنقود وكذا نظرية تفضيل السيولة بالإضافة إلى نظرية كمية النقود الحديثة إلى تفسير كمية النقود.

ونظرا للأهمية التي تحظى بها النقود في الإقتصاد فقد أصطلحت كمية النقود الموجودة في المجتمع بمصطلح المعروض النقدي الذي يعرف بأنه الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع، والذي يتأثر بمجموعة من العوامل من بينها الاصدار النقدي، كما يتحدد المعروض النقدي من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية بالإضافة إلى محددات أخرى.

الفصل الثالث

قياس اثر عرض النقود على سعر صرف
الدينار الجزائري خلال الفترة

(2016/2000)

تمهيد:

بعد التطرق إلى الإطار النظري لكل من سعر الصرف وعرض النقود في الفصلين السابقين، سنحاول في هذا الفصل معرفة واقع وتطور كل منهما (سعر الصرف وعرض النقود) في الجزائر، وهذا من أجل القيام بدراسة قياسية لمعرفة أثر عرض النقود بمفهومه الواسع (M2) على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2016-2000)، وذلك بصياغة نموذج قياسي يضم المتغيرات محل الدراسة (الكتلة النقدية كمتغير مستقل وسعر الصرف كمتغير تابع) وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى LOS في التقدير من خلال برنامج EVIEWS9.

ولهذا الغرض قمنا في هذا الفصل بتخصيص المبحث الأول لواقع سعر الصرف في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصص لواقع عرض النقود في الجزائر، في حين أن الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2016-2000) كانت في المبحث الثالث والأخير.

المبحث الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر

إن سعر الصرف الدينار بقي إحدى أهم إهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الإقتصادية للدولة.

المطلب الأول: تطور نظم سعر الصرف في الجزائر.

لقد شهدت نظم الصرف تغيرات شتى خلال مرحلة سعر الصرف الموجه، وذلك بإتباع السياسات التي يملئها عليها البنك المركزي، ويمكن أن نميز بين المراحل التي عرفها نظام الصرف خلال هذه الفترة كما يلي:

أولاً: نظام سعر الصرف خلال مرحلة الصرف الثابت 1964-1973.

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 تعويضاً للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الإستقلال مباشرة⁶⁸، وفي هذه الفترة كن كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب⁶⁹. كما أن نظام سعر الصرف خلال هذه المرحلة يعتبر مقيد وتابع لمنطقة الفرنك الفرنسي وكانت العملة قابلة للتحويل، ومع الإقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم مراقبة الصرف على كل عمليات التجارة الخارجية وهذه الإجراءات أدق إلى تحديد سعر صرف الدينار مقابل الذهب ب 180 ملغ، وتزامن هذا الإجراء في تكافؤ الدينار الجزائري مع الفرنك الفرنسي حتى سنة 1969، حيث 1 فرنك فرنسي = 1 دينار جزائري⁷⁰.

⁶⁸ عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص 119.

⁶⁹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، 2005، ص 155.

⁷⁰ عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 119.

ثانيا: نظام الصرف خلال مرحلة تعويم الصرف 1974-1987.

في ظل هذا النظام، تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات* شملت 14 عملة، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا يتناسب مع وزن المدفوعات الخارجية للدولة، وذلك ابتداء من 1974 ، ولقد أضيف هذا النظام صبغة الإستقرار والثبات على أسعار صرف الدينار الجزائري⁷¹. وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري كما يلي:⁷²

- 01- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- 02- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- 03- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- 04- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف بنك المركزي.

ثالثا: نظام الصرف خلال مرحلة ما بعد تعويم الصرف 1987-1994.

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الجزائر في أزمة حادة تميزت بعجز في ميزان المدفوعات نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الإقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية⁷³. مما إستوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، بحيث تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا للطرق الآتي ذكرها:⁷⁴

* سلة العملات هي: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الليرة الإيطالية، البيستا الإسباني، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، الفلورين الهولندي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الكورون السويدي.

⁷¹ بوعتروس عبد الحق و قارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جوان 2007، ص 212.

⁷² محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 157-158.

⁷³ نفس المرجع، ص 159.

- 01- **الإنزلاق التدريجي:** قامت هذه الطريقة على تنظيم إنزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، إمتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث إنتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/ \$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/\$ في نهاية مارس 1991.
- 02- **التخفيض الصريح:** طبقت هذه الطريقة بعد أن إتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالإستقرار حول هذه النسبة لغاية مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي إتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$.

المطب الثاني: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2016-2000).

لتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2016-2000)

يمكن عرض الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2016-2000).

السنة	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
2000	75.31
2001	77.26
2002	79.68
2003	77.37
2004	72.61
2005	73.37
2006	71.15
2007	66.82
2008	71.18
2009	72.73
2010	73.94

⁷⁴ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

الفصل الثالث _____ قياس اثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2016/2000)

76.05	2011
78.10	2012
78.15	2013
87.90	2014
107.13	2015
110.52	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على:

- التقارير السنوي لبنك الجزائر.
- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من معطيات الجدول أعلاه يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار مقابل الدولار

الأمريكي والتي يمكن إيجازها في مايلي:

- في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2002 شهدت قيمة الدينار الجزائري إنخفاضا بمعدلات مستقرة، حيث إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002.
- في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2004 إرتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دينار جزائري سنة 2003 إلى 72.61 دج سنة 2004 وهذا راجع إلى التحسن الملحوظ الذي شهدته أسعار البترول، حيث إنتقلت من 54.6 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 67.3 دولار للبرميل سنة 2004 مما أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية.
- في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 شهدت هذه الفترة أيضا إرتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار من 73.6 دج سنة 2005 إلى 71.15 دج و 66.82 دج لسنتي 2006 و 2007 على التوالي وهذا راجع أيضا إلى إرتفاع قيمة الصادرات البترولية خلال هذه الفترة.
- في الفترة من 2008 إلى 2010 إنخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 71.18 دج سنة 2008 لتسجل ماقيمته 73.94 دج سنة 2010، ويرجع تفسير هذا الإنخفاض إلى الأزمة المالية التي شهدتها العالم والتي كان لها أثر واضح على الدينار الجزائري.

- في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 نلاحظ أنه طيلة هذه الفترة عرفت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تدهور مستمر يرجع تفسيره إلى حالة الركود التي شهدتها قطاع المحروقات خلال هذه الفترة إضافة إلى سعي السلطة النقدية لتقليص الفارق بين سعر صرف الدينار الجزائري في السوق الرسمية والسوق الموازية.

المبحث الثاني: واقع عرض النقود في الجزائر

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 بإرتباطها بالأوضاع الإقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود.

المطلب الأول: عرض النقود في الإقتصاد الجزائري ومكوناته

أولاً: عرض النقود في الإقتصاد الجزائري

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق و الأهداف الإقتصادية الكلية. وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله، وعرض النقود في الجزائر يتم من خلال:

01-الإصدار النقدي: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر وهو ما نصت

عليه المادة (02) من قانون النقد والقرض، والتي نصها:⁷⁵ "يعود للدولة إمتياز إصدار العملة النقدية عبر التراب الوطني، ويفوض ممارسة هذا الإمتياز البنك المركزي دون سواه الذي يدعي في صلب النص ضمن علاقاته مع الغير -بنك الجزائر-، ويخضع لأحكام هذا الأمر".

02-الإتمان المصرفي: تساهم البنوك التجارية في الإقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال

الإتمان المقدم للإقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض (90-10) إلى

⁷⁵ الأمر 10-04 المؤرخ في 26-08-2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

ذلك في نص المادة (70) التي جاء فيها:⁷⁶ " البنوك مخولة دون سواها بالقيام بجميع العمليات المبينة في المواد من (66 إلى 68) * بصفة مهنتها العادية ".

ثانيا: مكونات العرض النقدي ومقابلته في الجزائر.

تتكون الكتلة النقدية M2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1)، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل وهي كما يلي:⁷⁷

- 01- النقود القانونية:** تتكون النقود القانونية التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من الأوراق والقطع المساعدة، وتعتبر هذه النقود هي أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت حيزا كبيرا في تشكيل الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الإستقلال لتترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك، وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر لذلك.
- 02- الودائع تحت الطلب:** تعتبر هذه الأخيرة أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظرا لسرعة تحويلها إلى نقود، وتتكون هذه الودائع من: الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الإدخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.
- 03- أشباه النقود:** هي عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابل (فائدة)، ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والإحتياط. أما عن مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر فقد أوضحها الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض في

⁷⁶ الأمر 04-10 المؤرخ في 26-08-2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض.

* المادة (66): " تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارت هذه الوسائل ".

المادة (67): " تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور الأموال التي يتم تلقيها من الغير، لاسيما في شكل ودائع مع حق إستعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها ".

المادة (68): يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد يوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر إلتزاما بالتوقيع كالضمان الإحتياطي أو الكفالة أو الضمان ".

⁷⁷ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الإقتصادية، العدد السابع، 2014، ص 27-28.

الفصل الثالث _____ قياس اثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري
خلال الفترة (2016/2000)

المادة 38 منه والتي تنص على " يصدر بنك الجزائر العملة النقدية ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ "

وتتضمن تغطية النقد العناصر الآتية:⁷⁸

- السبائك الذهبية والنقود الذهبية.
- العملات الأجنبية.
- سندات الخزينة.
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها للفترة (2016-2000).

يختلف مفهوم عرض النقود من بلد لآخر حسب الأنشطة الاقتصادية، ففي الجزائر يتكون العرض النقدي M2 من العرض النقدي M1 والودائع لأجل أو ما يعرف بأشباه النقود، والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2016-2000) كما يلي:

الجدول رقم (02): تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)

ة: مليار دينار جزائري

سيولة الإقتصاد M2/PIB %	الناتج المحلي الإجمالي	مقابلات الكتلة النقدية			الكتلة النقدية						البيان
		قروض للإقتصاد	قروض للدولة	صافي الأصول الخارجية	معدل نمو M2%	العرض النقدي M2	أشباه النقود	عرض النقود M1	ودائع تحت الطلب	النقود القانونية	
49	4123.5	993.7	677.5	775.9	13	2022.5	974.3	1048.2	563.7	484.5	2000
58.1	4260.8	1078.4	569.7	1310.8	22.3	2473.5	1235	1238.5	661.3	577.2	2001
63.9	4537.7	1266.8	578.6	1755.7	17.3	2901.5	1485.2	1416.3	751.6	664.7	2002
63.7	5264.2	1380.2	423.4	2342.6	13.7	3299.5	1658	1643.5	862.1	781.4	2003
61.2	6126.7	1535	-20.6	3119.2	10.5	3644.4	148.7	2156.7	1282.4	874.3	2004
55.2	7519	1779.8	-939.3	4179.4	11.7	4070.4	1632.9	2437.5	1516.5	921	2005
57.9	8514.8	1905.4	-1304.1	5515	18.6	4827.6	1649.8	3177.8	2096.4	1081.4	2006
64	9366.6	2205.2	-2193.1	7415.5	24.2	5994.6	1761	4233.2	2948.7	1284.5	2007

⁷⁸ الأمر 04-10 المؤرخ في 26-08-2010 يعدل ويتمم الأمر 11-03 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض.

الفصل الثالث _____ قياس اثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري
خلال الفترة (2016/2000)

63	11090	2615.5	-3627.3	10246.9	16	6956	1991	4964.9	3424.9	1540	2008
72	10034.3	3086.5	-3488.9	10885.7	3.1	7178.7	2228.9	4949.8	3120.4	1829.4	2009
69.1	12049.5	3268.1	-3392.9	11996.5	13.8	8162.8	2524.3	5638.5	3539.9	2098.6	2010
68.4	14526.6	3726.5	-3406.6	13922.4	19.9	9929.2	2787.5	7141.7	4570.2	2571.5	2011
68.4	16115.4	4287.6	-3334	14940	10.9	11015.1	3333.6	7681.5	4729.2	2952.3	2012
72.1	16569.3	5156.3	-3235.4	15225.2	8.4	11941.5	3691.7	8249.8	5045.8	3204	2013
79.4	17647.5	6504.6	-2015.2	15734.5	-	13686.8	4083.7	9603	5944.1	3658.9	2014
-	-	7277.2	567.5	15375.4	-	13704.5	4443.4	9261.1	5153	4108.1	2015
-	-	-	2682.2	12596	-	13816.3	4409.3	9407	4909.8	4497.2	2016

المصدر: من إعداد الطابنتين بالإعتماد على:

- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر .
- تقارير بنك الجزائر .

من خلال معطيات الجدول رقم (02) نلاحظ أن الكتلة النقدية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة (2016-2000) ، حيث سجل حجم الكتلة النقدية M2 سنة 2001 إرتفاعا إلى 2022.5 مليار دج مقابل 2473.5 مليار دج لسنة 2000 أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.3%، ويرجع تفسير ذلك إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001، ليسجل نمو الكتلة النقدية إنخفاضا بعدها يصل إلى مانسبته 11.7 سنة 2005، لتشهد بعدها نمو متذبذب طيلة الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009 حيث سجلت أعلى نمو سنة 2007 يقدر بـ 24.2% و أدناه سنة 2009 يقدر بـ 3.2% وهذا يرجع إلى التأثير بالأزمة الإقتصادية العالمية، ليسج بعدها حجم الكتلة النقدية نموا مستمرا بحيث بلغ سنة 2016 ماقيمته 13816.3 مليار دج.

أما بالنسبة لمقابلات الكتلة النقدية فنلاحظ أن حجم الأصول الخارجية في إرتفاع مستمر كل سنة، حيث إنتقلت من 775.9 مليار دج سنة 2000 إلى 5515 مليار دج سنة 2006 نتيجة لإرتفاع أسعار المحروقات، وإستمر هذا الإرتفاع إلى غاية 2008، لكن في سنة 2009 سجلت نسبة الزيادة تراجعا وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية على أسعار المحروقات، لتواصل بعدها الأصول الخارجية في الإرتفاع المستمر طيلة السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014. لتعرف بعدها تراجعا في سنتي 2015، 2016 بقيمة 15375.4 و 12596 على التوالي نتيجة إلى تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار.

كما أن القروض المقدمة للدولة قد عرفت تذبذبا خلال الفترة من 2000 إلى 2003، ليسجل إنخفاضا في السنوات الموالية إبتداء من سنة 2004 إلى سنة 2014 أين أصبحت قيمتها سالبة طيلة هذه الفترة وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الإقتصادية وارتفاع أسعار البترول، وفي سنتي 2015، 2016 فقد عرفت القروض المقدمة للدولة إرتقاعا بقيمة 567.5 و 2682.2 على التوالي.

في حين عرفت القروض المقدمة للإقتصاد إرتقاعا مستمرا طيلة الفترة المدروسة، حيث سجلت في سنة 2000 ما قيمته 993.7 مليار دج لتصل إلى 7980.2 مليار دج سنة 2016.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2016-2000)

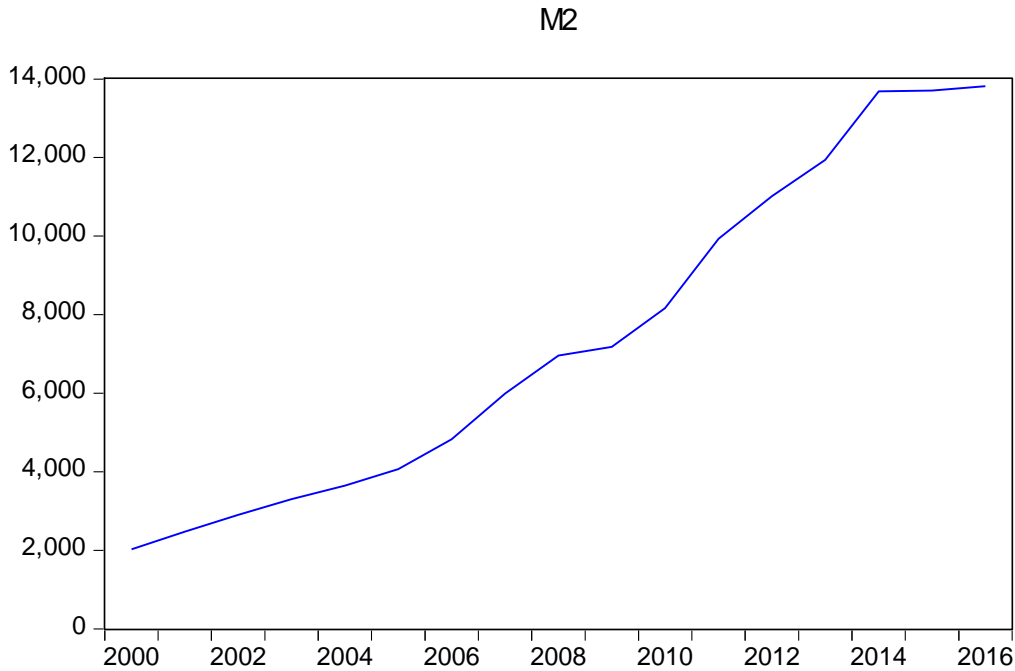
إن منهجية هذه الدراسة القياسية تعتمد على بيانات سنوية تغطي الفترة من (2000 إلى 2016) أي 17 ملاحظة أو مشاهدة، تم الحصول عليها من مصادر متعددة كالتقارير السنوية لبنك الجزائر وكذا النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، والنتائج تم الحصول عليها بإستعمال برنامج EViews9.

المطلب الأول: صياغة نموذج الدراسة

إن عملية صياغة النموذج القياسي تتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج، حيث تتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- المتغير المستقل: ويتمثل في معدل نمو عرض النقود بمفهومه الواسع ونرمز له بالرمز M2. والشكل الموالي يوضح تطور عرض النقود بمفهومه الواسع (M2) خلال الفترة (2016-2000).

الشكل رقم(06): رسم بياني من مخرجات EViews9 لتطور عرض النقود (M2) خلال الفترة (2016-2000).

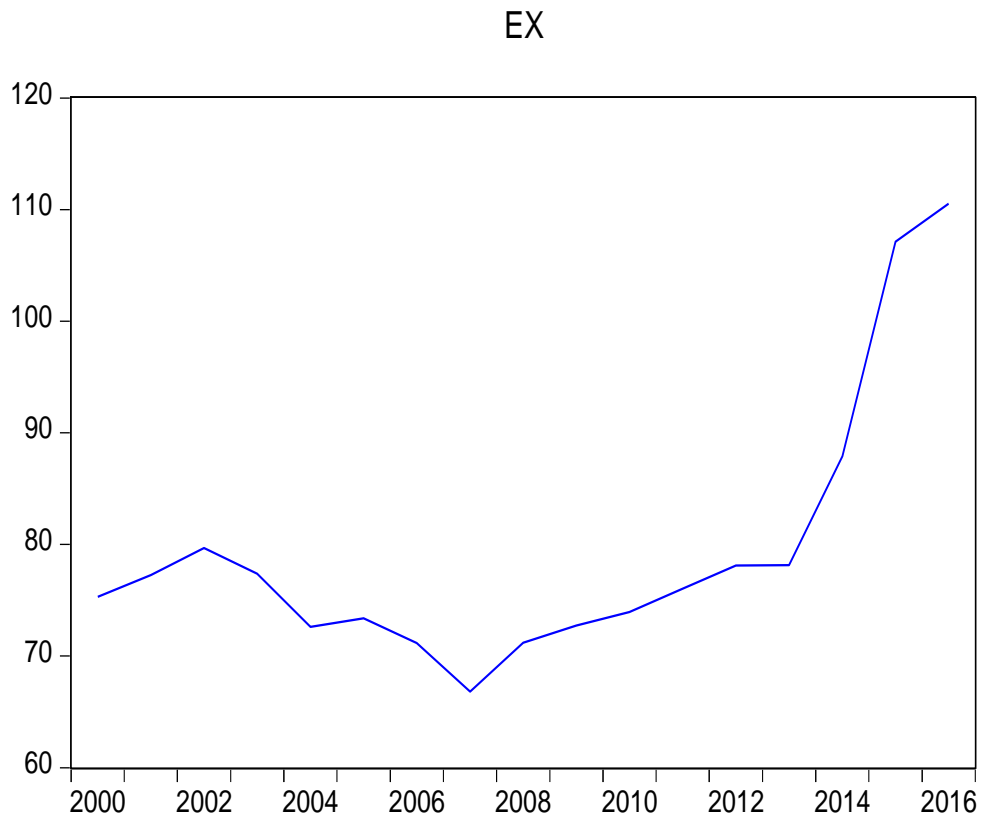


المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات EViews9.

- المتغير التابع: ويتمثل في معدل سعر الصرف ونرمز له بالرمز EX.

والشكل الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2016-2000).

الشكل رقم (07): رسم بياني من مخرجات EViews9 لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2016-2000).



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات EViews9.

بعد تحديد متغيرات التي يحتويها النموذج، يمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$EX = \alpha + \beta * M2$$

حيث:

EX: سعر الصرف.

α : الثابت (ويمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المفسر له مساويا لصفر).

β : الميل أو المعامل (ويمثل مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لتغير المتغير المستقل بوحدة واحدة).

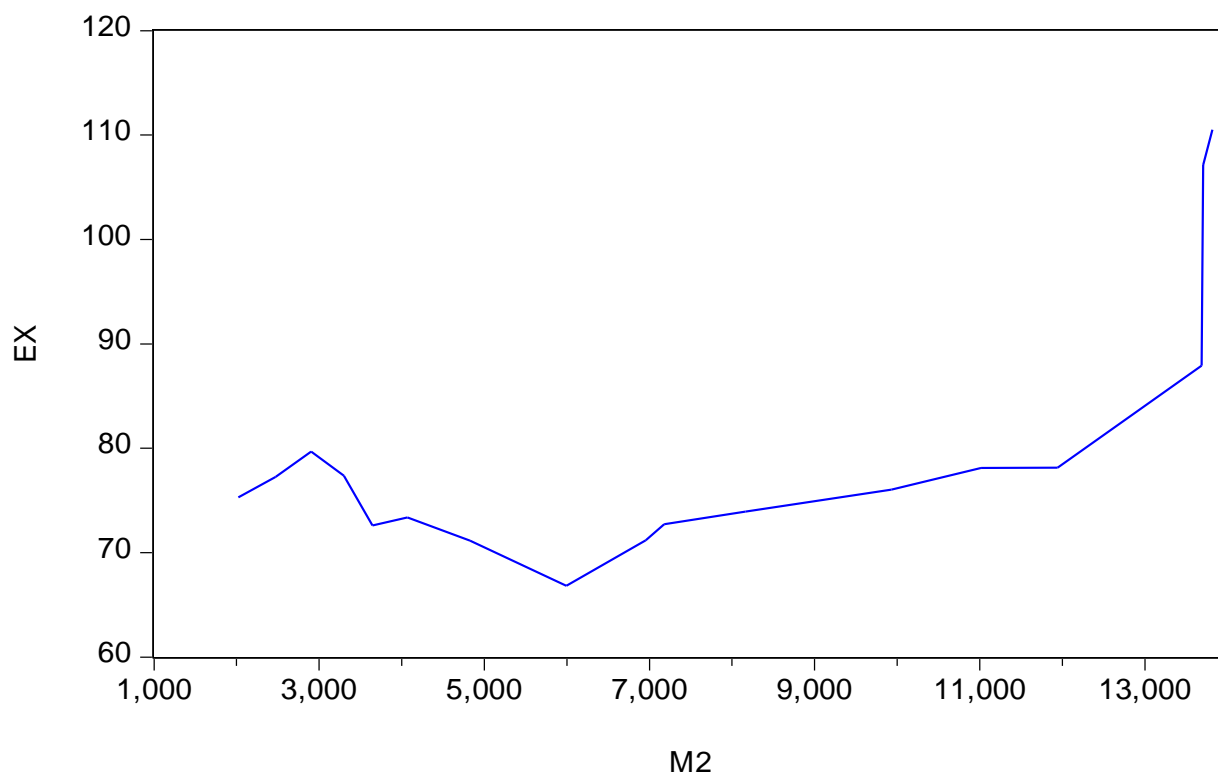
M2: عرض النقود بمعناه الواسع.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة وتقييم النتائج

أولاً: تقدير نموذج الدراسة

سوف نعتمد في هذه الدراسة على نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج الخاص بتأثير عرض النقود بمفهومه الواسع M2 على معدل نمو سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة، والتمثيل البياني لنموذج الدراسة يكون كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(08): التمثيل البياني لنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews9.

وبغية تقدير النموذج القياسي إستعمالنا طريقة المربعات الصغرى OLS عند مستوى معنوية 5% بإستخدام برنامج EVIEWS9 لتقدير هذا النموذج، وكانت نتائج التقدير كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): نتائج تقدير أثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

Dependent Variable: EX					
Method: Least Squares					
Date: 03/26/18 Time: 00:04					
Sample: 2000 2016					
Included observations: 17					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	65.53800	4.657434	14.07169	0.0000	
M2	0.001872	0.000551	3.395528	0.0040	
R-squared	0.434594	Mean dependent var	79.36882		
Adjusted R-squared	0.396900	S.D. dependent var	11.99030		
S.E. of regression	9.311604	Akaike info criterion	7.410531		
Sum squared resid	1300.590	Schwarz criterion	7.508556		
Log likelihood	-60.98951	Hannan-Quinn criter.	7.420275		
F-statistic	11.52961	Durbin-Watson stat	1.788460		
Prob(F-statistic)	0.003994				

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات EVIEWS9.

من خلال الجدول رقم (03) يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي: $EX = 0.001872 M2 + 65.538$

ثانيا: تقييم نتائج التقدير

بعد تقدير نموذج الدراسة تحصلنا على مجموعة من النتائج، وفيما يلي سنقوم بعرض هذه النتائج بغية تقييمها إقتصاديا وإحصائيا، (تجدر الإشارة هنا أن عدد المشاهدات $N=17$ و احتمال الخطأ $(Prob=0.0040)$ والجدول التالي يوضح أهم النتائج التقدير المتحصل عليها:

الجدول رقم(04): نتائج التقدير

المقاييس الإحصائية	القيمة
إحصائية ستيوذننت (t)	3.395528
إحصائية فيشر (F)	11.52961
معامل التحديد (R^2)	0.434594
معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2)	0.396900
ديرين واتسون (DW)	1.788460

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات EViews9.

01-التقييم الإقتصادي للنموذج:

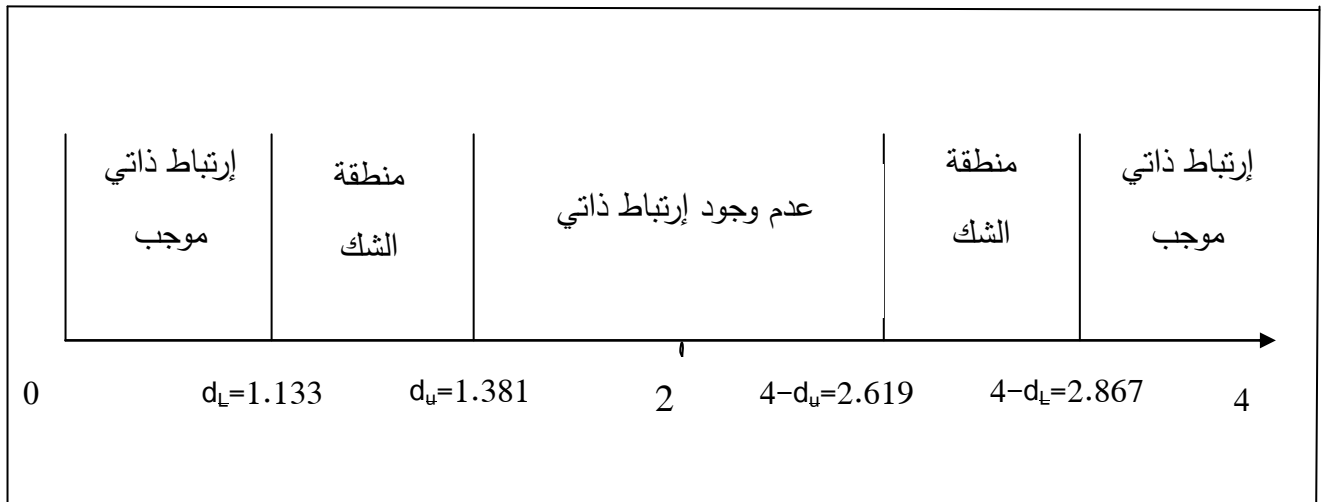
من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن لمعامل عرض النقود إشارة موجبة ($M2 > 0$)، وهذا يشير لوجود علاقة طردية بين المتغير المستقل ($M2$) والمتغير التابع (EX)، إذ تؤدي زيادة معدل عرض النقود بوحدة واحدة في ظل ثبات العوامل الأخرى إلى زيادة سعر الصرف ب 0.001872 وحدة.

02-التقييم الإحصائي للنموذج:

يتم إختبار النموذج المقدر بغرض إختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج (مع العلم أن المعالم معنوية عند $\alpha=5\%$)، وتقيم النتائج إحصائيا عن طريق مجموعة الإختبارات التالية:

- معامل التحديد $R^2 = 0.434594$: يتضح لنا من خلال معامل التحديد أن النموذج له قدرة تفسيرية تقدر بـ 43.4594%.
 - معامل التحديد المصحح Adjusted R-square=0.3969 : يفضل الإحصائيون استخدام هذا المؤشر لكون معامل التحديد مغلطا أحيانا يزداد بزيادة المتغيرات، ونجد أن معنوية الارتباط تشكل فقط نسبة 39.65% .
 - إختبار فيشر F (المعنوية الكلية للنموذج): بالعودة إلى جدول فيشر عند درجة الحرية (n-K) و (K-1) ومستوى معنوية $\alpha=5\%$ نجد $F_{TAB}=4.45$ ، ولدينا قيمة فيشر المحتسبة $F_C=11.52961$ أي أن $F_C > F_{TAB}$ ، ومنه فإن النموذج له معنوية إحصائية.
 - إختبار ستيوذننت t: نلاحظ أن قيمة ستيوذننت المحتسبة $t_c=14.07169$ أكبر من القيمة الجدولية $t_{TAB}=1.740$ عند مستوى معنوية 5%، أي أن المعامل مقبولة إحصائيا.
 - إختبار الارتباط الذاتي للإخطاء DW: أظهرت نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء أن قيمة $DW=0.408461$ ، وإذا كانت $n=17$ و $k=1$ عند مستوى ثقة 5% فإن $d_L=1.133$ و $d_U=1.381$.
- بحيث d_L تمثل الحد الأدنى لإنعدام الارتباط الذاتي و d_U تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k في النموذج عند مستوي معنوية 5%، حيث تنحصر قيمة DW بين (0-4) وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (09): توضيح القيم الجدولية للارتباط الذاتي.

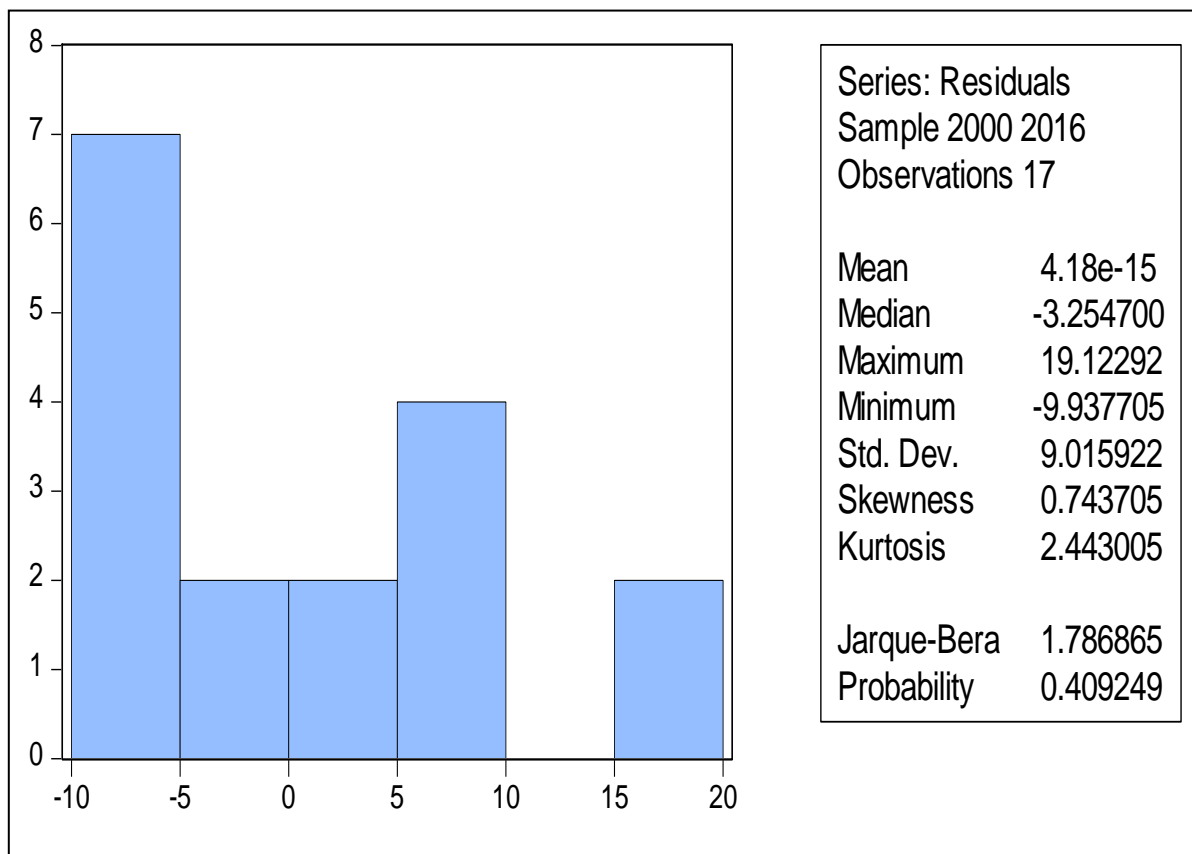


المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال من خلال الشكل أعلاه أن قيمة DW المحتسبة تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي، وذلك يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

- إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: سنحاول دراسة إختبار التوزيع الطبيعي للنموذج من خلال إختبار jarque-bera والشكل التالي يوضح نتائج إختبار جارك بيرا كما يلي:

الشكل رقم (10): نتائج إختبار جارك بيرا.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات EViews9.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة لإحصائية Jarque-Bera تقدر ب 1.786865 وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية

توصلنا من خلال دراستنا إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود وسعر الصرف، وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية، حيث أن زيادة عرض النقود دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاجية تؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع المحلية التي ينتج عنها زيادة تكاليف وأسعار الصادرات مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الخارجية، وبالتالي ينخفض الطلب عليها جراء إقبال المقيمين للشراء من الخارج، الأمر الذي يساعد على إرتفاع الطلب على العملة الأجنبية وإنخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، وعند تقدير هذه العلاقة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى توصلنا إلى أن زيادة عرض النقود بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة سعر الصرف ب 0.001872 وحدة.

كما أن قيمة R^2 المتحصل عليها تدل على أن تغير عرض النقود يفسر 43.4594% من التغيرات التي تحدث على مستوى سعر صرف الدينار الجزائري.

كما أن قيمة F المتحصل عليها تدل على أن المتغير المستقل (M2) يؤثر على المتغير التابع (EX).

خلاصة الفصل

لقد إتبعت عملة الدينار نظام الصرف الثابت بعد الإستقلال حيث كانت العملة مرتبطة بعملة الفرنك الفرنسي ثم عرفت بعد ذلك نوع من الإستقلالية عند إرتباطها بسلة من العملات، ونتيجة لتدهور أسعار البترول بسبب أزمة 1986 إستوجب على الجزائر إجراء إصلاحات نقدية، بحيث تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار عن طريق تنظيم إنزلاق تدريجي وتخفيض صريح للعملة.

وبعد قيامنا بالدراسة القياسية لأثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2016-2000) أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود وسعر الصرف حيث أن زيادة عرض النقود بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة سعر الصرف ب 0.001872 وحدة.

خاتمة

أ- خلاصة البحث:

تعد آلية عرض النقود من أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف، حيث أنصب إهتمام الباحثين الإقتصاديين حول هذا الموضوع محاولة منهم الكشف عن أثر عرض النقود على سعر الصرف، وبالتالي توضيح العلاقة بينهما.

ومن هنا كان الهدف من إنجازنا لهذا البحث هو إيضاح مدى تأثير عرض النقود على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، من خلال إعطاء توضيحات أو التعرف أكثر على كل من عرض النقود وسعر الصرف بصفة عامة ثم معرفة واقع كل منهما في الجزائر.

وحتى نتمكن من الوصول إلى الهدف المرجو عالجننا هذه الدراسة من خلال الإشكالية التالية:

مأثر زيادة عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا في بداية الدراسة بإفتراض فرضية والتي قمنا بإختبارها في الدراسة النظرية وكذا التطبيقية بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط والإستعانة بالبرنامج الإحصائي .EViews9.

ب- نتائج إختبار الفرضية:

- بالنسبة للفرضية والتي تنص على أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، فقد اثبتت صحتها من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة القياسية.

ج- نتائج الدراسة:

على ضوء دراستنا للإطار النظري للموضوع وتحليلنا لمعطيات وبيانات الدراسة القياسية توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعد سعر الصرف أداة ربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد الدولي بحكم علاقة التبادل السلعي والمالي بينهما، والتي يترتب عليها تبادلات لعملات الدول المصدرة والمستوردة.
- يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع وفي ضوء النظرية المطبقة.

- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها ماهو إقتصادي كعرض النقود وسعر الفائدة، بالإضافة إلى عوامل غير إقتصادية كالإضطرابات والحروب وكذا الإشاعات والأخبار.
 - لقد كان لإنهيار أسعار البترول في 1986 أثر سلبي على الإقتصاد الوطني، مما دفع بالسلطات النقدية للتفكير في تخفيض الدينار منذ أزمة 1986 وهكذا أنتقل الدينار من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار.
 - إن تخفيض قيمة الدينار كانت حتمية أملت ظروف داخلية وظروف خارجية خاصة ضغوط المنظمات الدولية.
 - هناك علاقة طردية بين عرض النقود وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، إذ تؤدي زيادة عرض النقود بوحدة واحدة في ظل ثبات العوامل الأخرى إلى زيادة سعر الصرف ب0.001872 وحدة (وهنا تم الإجابة عن الإشكالية الرئيسية).
- د - توصيات الدراسة:**

نتوجبا لما جاء في البحث من دراسة وتحليل، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- ضرورة إعطاء أهمية أكثر لسعر الصرف في الجزائر.
- يجب التحكم في المعروض النقدي باعتباره من أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف
- يستوجب على الجهات الوصية والمسؤولة محاولة التنسيق بين القرارات على مستوى كل من السياسة النقدية وسياسة الصرف إجتنابا لأي أثر غير مرغوب فيه ناتج من تذبذب أحد متغيرات هاتين السياستين على باقي متغيرات السياسة الأخرى.

هـ - آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع أثر عرض النقود على سعر الصرف، وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الإقتصاد الجزائري ظهرت لنا فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الإقتصاديين التطرق لدراستها وتحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى، والتي تتمثل في:

- كيف تساهم إحتياطات الصرف الأجنبي في تحقيق الإستقرار النقدي.
- دراسة تنبؤية لأثر عرض النقود على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والبيورو.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 01- أحمد فريد مصطفى، التحليل الإقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 02- السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، ط1، 2010.
- 03- الطاهر قانة، إقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2009.
- 04- انس البكري ووليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، ط1، 2012. حسام علي داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الميسرة ، عمان.
- 05- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008.
- 06- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار الميسرة، عمان، ط1، 2002.
- 07- جمال محمد أحمد وإبراهيم السيد، البنك الدولي (سياساته ومؤسساته، دوره في الإقتصاد الدولي)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2015.
- 08- حسام داود و آخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط2، 2001.
- 09- حسام علي داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الميسرة، عمان.
- 10- خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان، ط1، 2002.
- 11- دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- 12- رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
- 13- رعد حسن العرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الإقتصادية، دار الرضا للنشر، ط1، 2000.
- 14- زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الرابية، الأردن، ط1، 2008.
- 15- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000.

- 16- سامى عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1994.
- 17- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، عمان، 2010.
- 18- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2005.
- 19- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر ، الجزائر، ط1، 2005.
- 20- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 21- طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلّي، دار وائل، عمان، ط1، 2009.
- 22- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 23- عبد الحسن جليل وعبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء ، عمان، ط1، 2011.
- 24- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد، الأردن.
- 25- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2012.
- 26- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 27- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوارق للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2004.
- 28- كامل علاوي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
- 29- مبارك عبد المنعم ويونس محمود، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- 30- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2010.
- 31- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2006.

- 32- محمد زكى شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت.
- 33- محمد عيسى عبد الله و موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 1998.
- 34- محمود حسين الوادي، وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، عمان، الطبعة الاولى، 2009.
- 35- محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة، عمان، ط1، 2010.
- 36- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2005.
- 37- محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
- 38- موسى سعيد مطر و شقيري نوري ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء، عمان، ط1، 2008.
- 39- هيل عجمي، وآخرون، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل، عمان، ط1، 2009.
- 40- وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، طرابلس، 2010.
- ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية
- 41- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، (بدون سنة).
- 42- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
- 43- صالح طاموس، مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي-دراسة حالة- 2002-2010، رسالة ماستر، 2014-2015.
- 44- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014.
- 45- عبير حيدوسي، دراسة قياسية بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماستر، شعبة العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015-2016.

46- علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000-2000، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بالوادي، 2010-2011.

ثالثا: المجلات

47- بوعتروس عبد الحق وقارة ملاك، آثار سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جوان 2007.

48- تيجاي بالرقي وأمين راشدي، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد 1، مارس 2007.

49- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، 2006.

50- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الإقتصادية، العدد 7، 2014.

رابعا: الأوامر والتقارير والنشرات الإحصائية

51- الأمر 04-10 المؤرخ في 26-08-2010، يعدل ويتمم الأمر 11-03 المؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27-08-2003، المادة 02.

52- الأمر 04-10 المؤرخ في 26-08-2010، يعدل ويتمم الأمر 11-03 المؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27-08-2003، المادة 70.

53- الأمر 04-10 المؤرخ في 26-08-2010، يعدل ويتمم الأمر 11-03 المؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27-08-2003، المادة 38.

54- التقارير السنوية لبنك الجزائر.

55- النشرات الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر.